

أزمات الهامش في السودان

ومستقبل اتفاق "سلام جوبا"





ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

“تعاونكم أساس تقدمنا”

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

المحتويات

كلمة التحرير

1

السلام في شرق السودان: قضايا عالقة وأزمات ممتدة

2

مسار الشمال في اتفاقية جوبا للسلام.. إنجازات وتحديات

3

مسار سلام دارفور: إشكالية النص وعقبات التنفيذ

4

التهميش في النيل الأزرق وجنوب كردفان: أزمة متجذرة وتسوية متأخرة

5

أزمة العلاقات بين المركز والهامش في السودان: قراءة من منظور اقتصادي

6



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. أحمد أمل

المشاركون

د. أحمد أمل

نسرين الصباحي

عبد المنعم على

شيماء البكش

صلاح خليل

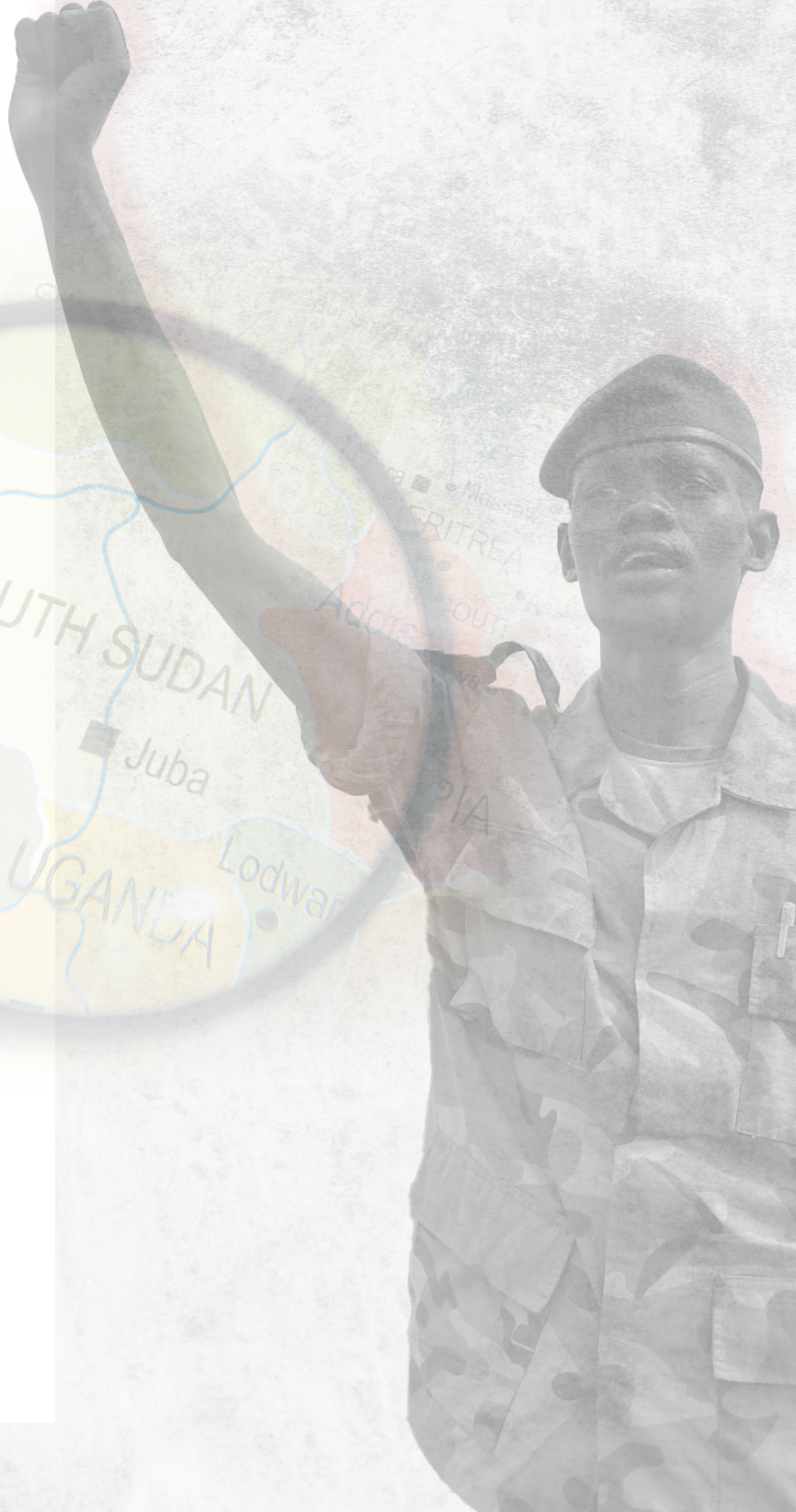
هايدي الشافعي

إشراف الديجيتال

خالد عدلي

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب



كلمة التحرير

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُشكّل العلاقة بين المركز والهامش أحد الأبعاد الرئيسية للمشكلات السياسية والأمنية التي تشهدها الساحة السودانية منذ الاستقلال. وقد تسببت هذه المشكلات المتفاقمة في وقت سابق في إطلاق حرب أهلية متعددة الجبهات أسفرت في النهاية عن انفصال جنوب السودان عام 2011، لكن المشاهد أن هذا الانفصال لم يساهم في جعل التركيب السكاني للدولة السودانية أكثر تجانسًا؛ ما يساهم في احتواء التناقضات بين أقاليم الوسط النيلي وباقي الأقاليم، بل جاء ليفرض سابقة من إمكانية اللجوء إلى الحلول الأكثر تطرفًا، كالصراع المسلح والانفصال، على نحو شجّع أطرافًا أخرى في شرق السودان وغربه ووسطه على تبني أجدات انفصالية مشابهة.

وقد جاء هذا الوضع على خلفية إرث كبير من الصراعات الداخلية، بعد أن شهدت سنوات حكم البشير انتشار بؤر التوترات والصراع في مناطق متعددة من البلاد؛ أبرزها إقليم دارفور غرب البلاد، ومناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان. وعلى الرغم من انتهاج الرئيس البشير سياسات متعددة سعت إلى تصفية هذه البؤر بالمواجهة العسكرية تارةً، وبالمفاوضات السياسية تارةً أخرى؛ انتهى حكم البشير من دون إحراز أي تقدّم فيما يتعلق بدوائر الصراع الداخلي الذي تواجه فيه القوات المسلحة السودانية مجموعة كبيرة من الحركات والفصائل المسلحة التي باتت من أكثر الأطراف تشددًا في معارضة البشير في سنواته الأخيرة. وقد انضقت العديد من الحركات السودانية المسلحة إلى قوى إعلان الحرية والتغيير عبر عضوية بعض هذه الحركات في ائتلاف نداء السودان، وكذلك تحالف قوى الإجماع الوطني. لكن سرعان ما آثرت الفصائل المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق أن تفصل نفسها عن مسار التفاوض بين القوات المسلحة وقوى الحرية والتغيير، على اعتبار أن ما تتبناه الفصائل والحركات المسلحة من مطالب، يتجاوز تقاسم مناصب مؤسسات الحكم الانتقالي ليشمل أبعادًا إثنية أكثر عمقًا.

على هذا الأساس شاركت العديد من الفصائل المسلحة في مفاوضات مباشرة متعددة المسارات مع الحكومة الانتقالية في السودان، وهي المفاوضات التي أفرزت في النهاية اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر عام 2020.

لكن التطورات التي شهدتها الساحة السودانية فرضت العديد من التحديات الكبرى أمام قدرة اتفاق سلام جوبا على تحقيق سلام مستدام في السودان؛ فمن ناحية أولى عانى الاتفاق من مشكلة رئيسية تمثلت في غياب اثنتين من أهم الحركات المُسلّحة؛ هما حركة تحرير السودان (فصيل عبد الواحد محمد نور) التي تُعد من أهم الحركات الدارفورية، بجانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال (فصيل عبد العزيز الحلو) التي لا تزال تسيطر على مناطق مهمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ومن ناحية أخرى، لا تزال العديد من بنود الاتفاق عصية على التطبيق،

خاصةً تلك التي تتعلّق بالتمثيل السياسي للحركات والفصائل المسلحة في أقاليم الهامش؛ نتيجة العجز عن تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، وتعليق العمل بالوثيقة الدستورية، وما ترتب على ذلك من حلّ لمجلس السيادة وللحكومة التوافقية التي تخارها قوى الحرية والتغيير.

ومع تعثّر التوصل إلى اتفاق شامل بين كافة الفصائل والحركات المسلحة، ومع تعثّر تنفيذ ما اتفق عليه من إجراءات في اتفاق سلام جوبا بعد نحو عامين من توقيعه؛ عادت مشكلات الهامش لتفرض نفسها بقوة على الدولة السودانية على نحو فاق في خطورته وأهميته مشكلات الانتقال السياسي المتعثر، خاصةً مع تعاقب التفاعلات الصراعية في كلِّ من مناطق شرق السودان ودارفور والنيل الأزرق في صورة اشتباكات متعددة واسعة النطاق خلّفت أعدادًا متزايدة من الضحايا، وهو ما أضيف إلى التداعيات السلبية لتعثر عمليات احتواء مطالب أقاليم الهامش على المستويين السياسي والاقتصادي.

على هذا، يفرض الواقع القائم ضرورة إعادة النظر إلى الأزمة السودانية من مقاربات جديدة تتجاوز تتبّع مظاهر التعثر في المسار الانتقالي والخلافات بين الكوئنين المدني والعسكري، وتبتعد عن الوضع السياسي المُتجمّد في العاصمة الخرطوم، لتحلّل الأزمة الوجودية التي تهتّد بقاء وسلامة الدولة السودانية نتيجة التدهور الحاد للأوضاع الأمنية والسياسية في أقاليم الهامش.



السلام في شرق السودان: قضايا عالقة وأزمات ممتدة

*تسرين الصباحي

ففي 24 سبتمبر 2021، أُغلق المتظاهرون ميناء بورتسودان الذي يُنظر إليه على أنه أهم منفذ تجاري في السودان، وأغلقوا الطرق الرئيسية التي تربط شرق السودان بالعاصمة الخرطوم. وتُعتبر قضية شرق السودان من أهم التحديات الشائكة والعالقة أمام الحكومة الانتقالية في السودان من حيث أبعادها اللامركزية وقضايا التنمية والتهميش؛ وذلك على الرغم مما حظي به مسار الشرق من مركزية كبيرة في اتفاق جوبا للسلام (Juba Peace Agreement) (JPA)، في ظل تأكيد الالتزام بالاتفاقيات التي وُقعت بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية المتمثلة في إعلان جوبا لبناء الثقة والتعهد للتفاوض بتاريخ 11 سبتمبر 2019، والإعلان السياسي في 21 أكتوبر 2019.

<< معضلة التمثيل في مسار الشرق باتفاق سلام جوبا

تضم ولايات شرق السودان (البحر الأحمر وكسلا والقضارف) مجموعة متنوّعة من الفُكُوّات السكانية، أكبرها جماعة البجا. ويشمل مجتمع البجا قبائل الهدندوة والبشاريين والحلقة، بجانب جماعة بني عامر. وتنحدر معظم هذه المجتمعات من ولايتي البحر الأحمر وكسلا، باستثناء بني عامر الذين امتدوا عبر الحدود بين السودان وإريتريا. ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، تصاعدت التوترات بين قبائل بني عامر والبجا، وهو الاتجاه الذي تصاعد منذ عام 2019، كما يضم الإقليم عددًا من القبائل الأخرى الوافدة من مناطق أخرى من داخل السودان وخارجها؛ أبرزها الفور، والمساليات، والنوبة، والفلاتة، والهوسا، والشكرية، والرشادية.

وسياسيًا، ظهر تنظيم مؤتمر البجا عام 1995 ليقود تمردًا مُسلّحًا استمرّ، بالشراكة مع التحالف الوطني الديمقراطي (NDA)، حتى عام 2001، وتسبّب القتال في مقتل أكثر من 3000 شخص عام 2003، واستأنف



على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لإقليم شرق السودان؛ لموقعه الجغرافي المتميز على البحر الأحمر، واتصاله بدول إقليمية رئيسية، مثل مصر وإريتريا وإثيوبيا، فإنه من أكثر الأقاليم فقرا في السودان؛ حيث يعاني منذ سنوات طويلة من تباطؤ برامج التنمية وضعف التمثيل السياسي في الحكومة المركزية، وتداعيات موجات الجفاف السلبية على المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وسلّطت مفاوضات جوبا للسلام التي انتهت بتوقيع اتفاق شامل في أكتوبر 2020، الضوء على الوضع الهش في إقليم شرق السودان، إلا أنه في ظل فشل محاولات جمع مختلف المجموعات من أصحاب المصلحة عن ولايات الشرق الثلاث (كسلا والقضارف والبحر الأحمر)، لم يتوافر الحد الأدنى من الإجماع لتأييد مخرجات اتفاق سلام جوبا، بل إن عملية توقيع الاتفاق قد سبقها تصعيد ميداني كبير.

على هذا، عارض مجلس نظارات البجا مسار الشرق منذ أن اتفقت عليه الحكومة الانتقالية والجيبة الثورية في فبراير 2020، ونظم مجلس نظارات البجا مؤتمر السلام والتنمية والعدالة بمدينة سنكات بولاية البحر الأحمر في سبتمبر 2021، الذي كان تحت شعار "تثبيت الحقوق التاريخية والثقافية"؛ للمطالبة بحق تقرير المصير لشرق السودان، مهددًا بالتصعيد في حالة عدم تنفيذ مطالب إلغاء مسار الشرق. وقد حضر المؤتمر عدد كبير من نطاء شرق السودان وقادة الإدارة الأهلية والقادة الاجتماعيين والسياسيين والعلماء لمناقشة بدائل لاتفاقية السلام بشرق السودان التي تم التفاوض عليها بين الخرطوم والحركات المسلحة. ومن توصيات المؤتمر توحيد ولايات شرق السودان الثلاث (ولاية البحر الأحمر، كسلا، القضارف) في منطقة واحدة وفق الحدود الجغرافية التاريخية، واقترح "صالح عمار" والي كسلا مبادرة لتحقيق السلام والتعايش الاجتماعي في شرق السودان.

وبالتوازي مع توقيع اتفاق جوبا في مطلع أكتوبر 2020، بدأ التصعيد الميداني بعد أن أعلق المتظاهرون من جماعات البجا بقيادة المجلس الأعلى لقبائل البجا الطرق والموانئ، مثل ميناء العقبة المؤدي إلى البحر الأحمر، وميناء سواكن، وأجزاء من ميناء بورتسودان، وسبعة مطارات في شرق السودان، احتجاجًا على اتفاق جوبا للسلام؛ بسبب أزمة التمثيل السياسي والقيادة غير الفعالة من قبل الحكومة الانتقالية. وأُغلق المحتجون خطّي أنابيب نفط رئيسيين، أحدهما هو الخط الوحيد الذي ينقل الوقود إلى العاصمة الخرطوم؛ ما تسبب في خسائر فادحة في البضائع، ونقص في السلع الاستراتيجية مثل القمح والوقود. وبعد نحو عام كامل، تجدد التصعيد الميداني في بورتسودان في 26 سبتمبر 2021، حين جدّد مجلس نظارات البجا طرح قضية تمثيل شرق السودان في المرحلة الانتقالية، مع رفضه المشاركة فيما أُطلق عليها المُحادثات السياسية والمكاسب الآتية. وكانت مطالب الشرق إنهاء أعمال لجنة إزالة التمكين، وتكوين مجلس عسكري جديد يكون ممثلًا للأقاليم السودانية، وكذلك تغيير حكومة "عبد الله حمدوك"، في إطار المطالبة بإلغاء مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام، وإعلان منبر تفاوضي لتنفيذ قرارات مؤتمر سنكات؛ حيث تسعى قبائل شرق السودان إلى تحقيق العدالة، وعقد مؤتمر شامل لأهالي شرق السودان للعمل على حل كافة القضايا العالقة.

<< الخطوط العامة لمسار الشرق في اتفاق جوبا للسلام

في الثالث من أكتوبر 2020، تمّ التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، وتضمن في الباب الرابع مجموعة من البنود الخاصة بمسار الشرق؛ هي: قضايا الحكم والمشاركة السياسية لشعب شرق السودان، بما في ذلك إنشاء مجلس تنسيقي لولايات شرق السودان، ومنح مناطق شرق السودان مزيدًا من الصلاحيات في إطار نظام الحكومة الفيدرالية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك مبدأ تقاسم الثروة وإدارة الموارد الطبيعية، وإنشاء صندوق إعادة الإعمار بتمويل محلي من بنك خاص في شرق السودان من قبل مانحين دوليين؛ لدعم تطوير الهياكل السياسية وسياسات التعليم والصحة وبناء القدرات، وأحكام بشأن وقف إطلاق النار وإصلاح قطاع الأمن بما في ذلك دمج الجبهة الشرقية في الجيش الوطني، والدعوة إلى عقد مؤتمر استشاري حول اتفاقية سلام شرق السودان (ESPA)، يجمع أصحاب المصلحة كلهم، بما في ذلك الزعماء التقليديين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والزعماء الدينيين وقادة الأعمال وأعضاء الشتات، ولكن رفضت بعض القوى ومجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة بنود مسار الشرق في الاتفاق؛

مؤتمر البجا عمله العسكري، وشكّل الجبهة الشرقية مع أسود الرشيدة الحرة عام 2005. وبعد سنوات من التمرد، توقّف القتال عام 2006 بتوقيع اتفاق سلام شرق السودان.

هذه الخلفية جعلت قطاعات كبيرة من البجاتنظر إلى مسار الشرق في اتفاق سلام جوبا باعتباره تعديًا واضحًا على قبيلة البجا؛ لأن المجموعة التي مثلت شرق السودان خلال المفاوضات، لم يكن لها أي علاقة بالمنطقة؛ حيث وقّع "أسامة سعيد" زعيم قبيلة العباددة ورئيس مؤتمر البجا، و"خالد إدريس شاوليش" زعيم قبيلة بني عامر ورئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحريروالعدالة؛ على اتفاق مسار شرق السودان نيابةً عن مجموعتين منشقتين عن مؤتمر البجا والجبهة الشعبية المتحدة للتحريروالعدالة وحزب مؤتمر البجا المعارض، ولكن لا يحظى الموقعان على مسار الشرق بدعم محلي، ولا يُعتدّلان القوى السياسية وأصحاب المصلحة الحقيقيين.

حيث كان "أسامة سعيد" عضوًا في مؤتمر البجا قبل أن ينضم إلى حزب مؤتمر البجا التصحيحي، ثم انفصل عن ذلك لقيادة المعارضة في مؤتمر البجا، وتم تحديد 30% من التعيينات السياسية في شرق السودان لممثلي مسار الشرق للجبهة الثورية، ولم يتم تحديد النسبة المتبقية. وكان "الأمين داود" مُقرَّبًا من حركة العدل والمساواة وزعيمها "جبريل إبراهيم". وانحاز "داود" أيضًا إلى "ميني ميناوي" عندما سعى الأخير إلى إنشاء جناحه الخاص للجبهة الثورية في عامي 2020 و2021. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن "زينب كباشي" المعارضة السياسية البارزة في شرق السودان، قريبة من عبد العزيز الحلوة، أو مقبولة من مالك عقار ويسر عمران لتمثيل الجبهة الثورية في شرق السودان، وهي أقرب إلى مجتمع البجا والقادة الذين ساعدوا في تشكيل المجلس الأعلى للبجا. وفي البداية، كان ممثلو الجبهة الثورية السودانية في مسار الشرق، "أسامة سعيد" زعيم مؤتمر البجا المعارض، و"الأمين داود" من الجبهة الشعبية المتحدة.

لعدم تمثيل كافة الأطراف، في ظل تأكيد الرغبة في الوصول إلى حل دائم للقضايا المتعلقة بشرق السودان؛ لتحقيق شعارات الثورة (حرية، وسلام، وعدالة). ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

• **المشاركة السياسية:** واجه اتفاق جوبا حالة رفض من قبل نظارات مجلس "اليجا" بسبب أداء لجنة الحدود في معالجتها لقضايا شرق السودان؛ حيث اتفقت الأطراف لمعالجة التهميش السياسي في شرق السودان على هذه المبادئ؛ اعتماد نظام حكم لا مركزي اتحادي تعددي وديمقراطي يضمن تفويض الصلاحيات وتخصيص الموارد، وأن يتكوّن نظام الحكم من ثلاثة مستويات (اتحادي، وإقليمي، ومحلي)، وضمان المشاركة العادلة لكافة مُكوّنات شرق السودان في السلطة وجميع أجهزة الدولة وفقاً لنسب السكان، والتمييز الإيجابي مع مراعاة المؤهلات ومعايير الكفاءة وتأكيد التمثيل العادل للمرأة، وألا تقل مشاركتها عن 40% على جميع المستويات، وضمان مشاركة الشباب في السلطة بنسبة محددة، وتخصيص 30% من تمثيل مؤتمر اليجا المعارض والجهة الشعبية المتحدة للتحريير والعدالة على المستويين التشريعي والتنفيذي في ولايات شرق السودان الثلاث بما يتناسب مع أهداف السلام العادل، وتمثيل أهل الشرق في الخدمة المدنية من خلال معالجة الخلل في الخدمة المدنية القومية لمواطني شرق السودان في كافة مستويات التوظيف بما يتناسب مع حجم السكان ومعايير الكفاءة، واستيعاب مواطني شرق السودان في جميع وظائف الخدمة المدنية القومية بنسبة تصل إلى 14% من مجموع الوظائف العامة تحت إشراف مفوضية إصلاح الخدمة المدنية القومية، وتحديد نسبة 70% من السلطة لأهل المصلحة في شرق السودان في إطار المؤتمر التشاوري، وتكوين لجنة عليا لمعالجة قضايا الشرق التي تكوّنت من ثلاثة أعضاء من مجلس السيادة السوداني برئاسة "حميدي"، بعيداً عن حصة الـ30% التي خصّصها اتفاق جوبا لتنظيمي مسار شرق السودان، وهما: الجبهة الشعبية المتحدة للتحريير والعدالة، ومؤتمر اليجا المعارض.

• **حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية:** تسعى الحكومة الانتقالية إلى إجراء تحقيقات ومحاكمات عادلة في أحداث 30 يونيو 1989 و29 يناير 2005، وأحداث 2019 في بورتسودان، وترسيخ السلم الاجتماعي بين مختلف الأطراف في الإقليم من خلال مراجعة القوانين وآليات إنفاذها، وتشكيل لجان تحقيق مستقلة وتقديم المتهمين للمحاكمة بأسرع وقت.

• **تحقيق برامج التنمية والخدمات الأساسية:** تم تخصيص نسبة من عائدات المشروعات القومية داخل الإقليم لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التزام الحكومة بمعالجة مشكلة المياه بمدينة بورتسودان ومشاريع حصاد المياه في ولاية كسلا، ونتيجة رفض مسار الشرق في اتفاق جوبا، تعطلت سياسات التنمية والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم في الإقليم، وتم تخصيص 30% من صافي عائدات الحكومة الاتحادية من الموارد المعدنية والنفطية المستخرجة من ولايات شرق السودان لصالح هذه الولايات لمدة سبع سنوات.

• **صندوق تنمية شرق السودان:** تم إقرار وتخصيص الحكومة وصندوق الشرق حصة محددة من مواردهما لدفع الرسوم الدراسية لطلاب شرق السودان في الجامعات الحكومية، كما تم تحديد نسبة 14% من وظائف الخدمة المدنية، بما في ذلك المناصب القيادية العليا، والمناصب في البعثات الدبلوماسية والخدمة العسكرية، وتحديد 30% من المناصب الحكومية لشرق السودان، وإنشاء صندوق جديد لإعادة الإعمار بمساهمة أولية قدرها 348 مليون دولار، مع إقرار إشراف بيت الخبرة المستقل على

المشاريع السابقة، ومحاسبة المديرين الفاسدين، على أن تأتي موارد الصندوق من خلال الموازنة العامة والمانحين والمصادر المشروعة الأخرى.

وانتخذت الحكومة الانتقالية حزمة من القرارات لمعالجة الأوضاع في شرق السودان، شملت تكوين لجنة لجبر الضرر ومراعاة قضايا التنمية في الإقليم، وأخرى فنية معنية بتخطيط الحدود الإدارية للقبائل والنظارات، لكن ترسيم الحدود قبلياً أثار نقاشات حادّة واعتراضات كبيرة، وتجاهلت اللجنة العليا لمعالجة أزمة شرق السودان مطالب إلقاء القبض على المتسببين الرئيسيين في إشعال أعمال العنف في الإقليم منذ عام 2019، وقضايا تنظيم وإدارة الحواكير والأراضي بين هذه القبائل، وأنشأت أيضاً مفوضية أراضي شرق السودان من خلال مراجعة تسوية وتسجيل الأراضي مع مراعاة الأعراف المحلية. وعلى الرغم من البنود الواضحة لمسار الشرق في اتفاق جوبا، فإنه يفتقر إلى الجداول الزمنية وعدم توضيح المشاركة السياسية للأطراف المُوقّعة على الاتفاق. ولا تزال قضية التمثيل محل خلاف، بجانب الخلاف بشأن إغفال مطالب الإقليم بمعالجة المظالم التاريخية بشأن تقاسم السلطة والثروة، وحالة البطء والصعوبة في تنفيذ بنود مسار الشرق في الاتفاق، فضلاً عن تفاقم الأوضاع في مدينة بورتسودان، وأزمة الحكم في ولاية كسلا، والتوترات في شرق السودان عامةً.

<< تحديات إحلال السلام والاستقرار في شرق السودان

أعقب تفجّر أزمة الحكم الانتقالي في السودان بعد قرار رئيس مجلس السيادة الانتقالي في أكتوبر 2021 بحل مجلس الوزراء الانتقالي؛ ظهور مؤشرات واضحة على اتساع نطاق الشقاق والانقسام بين مُكوّنات إقليم شرق السودان؛ ما أدى إلى اعتراض تنسيقية شرق السودان

الإحجام عن استخدام القوة بسبب مخاوف من انتهاك حقوق الإنسان، مع تزايد استخدام الأسلحة النارية في اشتباكات بورتسودان. وفي الوقت نفسه، أدى اندلاع الحرب الإريترية من أجل الاستقلال عام 1961 إلى حدوث تغيير ديموغرافي كبير في شرق السودان؛ حيث جاءت أعداد كبيرة من اللاجئين، منهم العديد من مجتمع بني عامر، ولا يزال الإقليم مُحرَّصًا لتدفعات النازحين واللاجئين من دول الجوار نحو إقليم الشرق، وتحديدًا بعد حرب إقليم تيجراي في شمال إثيوبيا.

• مشكلات العلاقات غير المتوازنة بين القبائل المختلفة:

شهد شرق السودان تصعيدًا حادًا بين الحكومة المركزية بالخرطوم وقبائل البجا التي هدّدت بإعلان دولة منفصلة، مع إغلاق ميناء بورتسودان وكافة الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة الخرطوم كوسيلة ضغط لتنفيذ مطالبهم. واتسعت دائرة الاحتجاجات بولاية البحر الأحمر ضد مسار شرق السودان، وتفاقت تداعيات إغلاق المرافق الحيوية المُهمّة، مثل الطرق السريعة والموانئ، على الاقتصاد الوطني وعلاقات السودان الخارجية. وفي أواخر سبتمبر 2021، عمل المجلس الأعلى لنظارات البجا على تنظيم حصار على الموانئ الرئيسية في شرق السودان والطريق الذي يربط الخرطوم ومدينة بورتسودان، وانضمّ إلى ميناء بورتسودان الجنوبي، ميناء البشائر لتصدير النفط، وموانئ سواكن وحيدوب والدمادا على قائمة الموانئ المغلقة، وكان وقف الاحتجاجات مرهونًا بالرد على القرارات التي اتّخذت في مؤتمر سنكات، بما في ذلك إلغاء بروتوكول شرق السودان في اتفاقية السلام، وفي الرابع من أكتوبر 2021، تعهّد رئيس المجلس الأعلى للبحر الأحمر عثمان الباهر بأن المجلس بصدد إعلان "دولة البجا" مستقلة عن السودان، وتطوّرت الأحداث في السابع من أكتوبر 2021؛ حيث قال رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة بشرق السودان "محمد ترك"، إنه لا يمانع عقد اجتماع مع رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك"، ولكن بشرط أن تُحلّ الحكومة أولاً وتُشكّل حكومة كفاءات وطنية. وتلعب قبائل "البجا" دورًا كبيرًا في رفع المطالب الإقليمية وقضايا التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجندة الوطنية.

على تجاوز "فولكر بيرتس" رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى السودان (يونيتاميس)، مهامه للوساطة والمساعدة الحميدة وقيادة الحوار الوطني، وانحيازه إلى جهات معينة، وإغفال مسار الشرق، بالإضافة إلى الإجراءات التصعيدية المتجددة التي يقوم بها فُكُونات الشرق من وقت إلى آخر للضغط على الحكومة الانتقالية من أجل الاستجابة لمطالبهم، بما في ذلك مشكلة ترسيم الحدود، وتحديد هوية اللاجئين، وتوضيح ملكية واستخدام الأراضي والموارد بين قبائل البجا وبني عامر، وحل معضلة التمثيل السياسي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

• التوظيف السياسي للعنف القبلي: تتجدّد ظاهرة العنف

المجتمعي والصراعات الأهلية، وحالة الاستقطاب القبلي الحاد، والاصطفاف القبلي غير المسبوق بشرق السودان؛ فبعد الإطاحة بنظام "البشير" في أبريل 2019، ظهرت مشاكل جديدة وتجدّدت المشكلات القديمة في مدينة بورتسودان؛ حيث ترجع جذور الاشتباكات القبلية إلى الانتخابات البرلمانية لعام 1986 وأعمال حكومة "الصادق المهدي" في ذلك الوقت؛ حيث اندلعت أعمال العنف القبلي خلال الفترة من يوليو إلى أغسطس 2020 بين قبائل بني عامر والنوبة، وكانت من أعنف الصراعات القبلية في شرق السودان، كما اندلعت أعمال العنف بين قبائل بني عامر والبجا والهدندوة بعد تعيين "صالح عمار" واليًا على كسلا في 22 يوليو 2020، كما عانت ولايات شرق السودان الثلاث من تجدد الاشتباكات القبلية، وأدى القتال إلى سقوط مئات القتلى وتعقيد المشهد السياسي، وتم توقيع اتفاقية "الفلد" لوقف العدائيات، وتوقيع اتفاقيات الصلح الاجتماعي بين قبائل بني عامر والنوبة، باعتبارها ركيزة أساسية لحل مشكلات مسار الشرق، من خلال تعويض المتضررين، وترسيم الحدود، ومحاولات الوصول إلى الصلح الشامل بين هذه الأطراف، في ظل المتغيرات الأمنية الجديدة. وتعتبر هذه الاتفاقية قانونًا عرفيًا مُلزمًا، في إطار تحقيق قضايا العدالة كخطوة أساسية لتنفيذ بنود الاتفاقية الأخرى في شرق السودان.

• التدخلات الخارجية وتدفقات الأسلحة عبر الحدود:

لا يمكن عزل ما يحدث من تطور للأوضاع الأمنية في إقليم شرق السودان عن جملة المتغيرات والتحويلات الدولية من خلال انعكاساتها وارتداداتها السلبية على تفاقم حدة الأزمات، وتحديدًا في بورتسودان وكسلا، كما يُعرّض ضعف استجابة قوات الأمن السودانية للنزاعات في شرق السودان إلى عوامل مثل



فكّونات الأهلية في الولاية، وتأجيج الصراع في بورتسودان. وفي الثاني عشر من أغسطس 2020؛ وعلى خلفية الاحتجاج على تولي "صالح عامر" من قبيلة بني عامر منصب والي كسلا، اندلعت أعمال عنف في عدد من مناطق الولاية؛ ما قضى على الثقة بين الأطراف، وأفضى إلى انتشار أعمال الفوضى والجرائم. وساهمت العصابات الإجرامية في تأجيج الصراعات الأهلية في مدينة بورتسودان. وعلى عكس مدن وولايات السودان، كانت ولاية البحر الأحمر في شرق السودان هي الأكثر غضبًا من توقيع اتفاق جوبا للسلام؛ حيث أرسلت قوات مشتركة من الحكومة السودانية لاحتواء الأزمة الأمنية بولاية البحر الأحمر.

وختامًا فإن هناك أهمية لتعزيز فرص الحوار حول معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الشرق المزمنة، ومعالجة نظام العدالة، وإصلاح القوانين التمييزية؛ وذلك من خلال تبني عملية شاملة للحوار، وبذل محاولات الوساطة، سواء من أطراف خارجية أو من المركز إلى الهامش، وتحقيق السلام المجتمعي من خلال عقد اجتماعات تشاورية لحل وإنهاء الأزمة، وقطع الحلقة المفرغة من تجدد أعمال العنف القبلي، وتجنّب العودة إلى مربع التصعيد الأول، وضرورة إجراء مفاوضات سريعة، ومراعاة العلاقات القائمة بين القبائل والأطراف السياسية، وتحقيق التعايش السلمي، وتعزيز دور الإدارات الأهلية في حل الصراعات بطريقة سلمية، والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية، ومحاولة إزالة التهميش من الإقليم من خلال برامج التنمية الشاملة، مع تحذير المحللين من أن نزاعات شرق السودان قد تصبح دارفور أخرى، وهو مصير أكثر خطورةً بالنسبة إلى الحكومة المركزية في الخرطوم، في ظل حالة العنف وتصعيد خطاب الكراهية بين الجماعات الإثنية والقبائل.

وفي الثالث عشر من أبريل 2022، أعلن عن تكوين هيئة تنسيقية عليا مشتركة تجمع المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة وتنسيقية فكّونات شرق السودان (المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة، وتجمع أهل القضايف، ومكّونات كسلا، ومنبر البطانة الحر، وتجمع شرق السودان، ونظارة الشكرية، ونظارة الرشادية)، وتحالف كيانات (كسلا، والقضايف، والبحر الأحمر)، للتفاوض مع الحكومة الانتقالية، ورفض مخرجات الوفاق الوطني باعتبار أنه لا يشمل القضايا الوطنية، وضرورة وضع اعتبارات رئيسية في اتفاق جوبا للسلام تضم جميع مكونات الشرق، وأنه في حالة عدم تنفيذ مطالبهم، سيتم إغلاق الموانئ مرة أخرى وتعطيل سلاسل الإمداد وحركة الملاحة البحرية ومسارات الشحن الدولية؛ حيث يملك شرق السودان جميع الموانئ التي تربط السودان بالعالم الخارجي.

وفي هذا السياق، طالب المجلس بتنفيذ عدد من المطالب السياسية أبرزها إقالة والي البحر الأحمر، وإعلان منبر تفاوضي لتنفيذ مخرجات مؤتمر السلام والتنمية والعدالة، وتأكيد تجنب تصدير صورة الصراعات القبلية في الإقليم واعتبار ما يحدث داخل الإقليم تهديدات للأمن القومي والسيادة الوطنية، وضرورة إيقاف التدخلات الخارجية، وتفويض مهام وصلاحيات لمجلس البجا للتعبير عن مطالب الإقليم، فضلًا عن بعض المطالب الأخرى في الخدمات المدنية، مثل دفع رواتب العاملين في الهيكل الإداري الجديد بالمساواة مع الأقاليم الأخرى، فضلًا عن وقف التصديق على التعيينات والأراضي، وحل لجنة إزالة التمكين، واستبدال لجنة مكافحة الفساد مكانها.

• اضطراب الأوضاع الأمنية في ولاية البحر الأحمر: تتهم بعض الأصوات اللجنة الأمنية في البحر الأحمر بإشعال الفتنة بين هذه

مسار الشمال في اتفاقية جوبا للسلام إنجازات وتحديات

*عبد المنعم علي

<< مسار الشمال في اتفاقية جوبا والأطراف المشاركة

لقد تضمّن اتفاق جوبا في الباب الخامس من وثيقة السلام، اتفاق سلام مسار الشمال الذي يتضمّن المنطقة الشمالية (الولاية الشمالية وولاية نهر النيل) المرتبطة بالنظر في نظام الحكم والمناطق المتنازع عليها والقضايا الثقافية والاقتصادية والصحية. وقد شهد مسار الشمال جولات للتفاوض تحت مظلة الجبهة الثورية التي وقّعت في السادس والعشرين من يناير 2020 على الاتفاق النهائية في جوبا. ويتألف مسار الشمال من حركة تحرير كوش بجانب الكيان الشمالي، وقد تضمن هذا المسار تسوية للأوضاع الاقتصادية وعمليات التنمية بجانب معالجة أوضاع النازحين في شمال السودان ومروي ووادي حلفا على ضوء بناء السدود. وقد وقّع عن الحكومة الانتقالية في السودان الفريق الركن شمس الدين كباشي عضو مجلس السيادة، بينما وقّع عن مسار الشمال "ذهب إبراهيم ذهب" مفاوض حركة "كوش"، بحضور "توت قلاواك" رئيس فريق الوساطة ومستشار رئيس جنوب السودان للشئون الأمنية، وبحضور الفريق "محمد حمدان دقلو" النائب الأول لرئيس مجلس السيادة السوداني ورئيس وفد الحكومة لمفاوضات السلام.

وبالنظر إلى الأطراف الفاعلة داخل إقليم الشمال من ذات الإقليم، نجد أنها تتمثل في جهتين كالآتي:

حركة "كوش": تشكّلت حركة " كوش السودانية" عام 2004 وهي المحرك الرئيسي للمشهد الميداني والسياسي. وقد تأسست تلك الحركة في مدينة "روتندام" بهولندا، ويتولى "محمد داؤود بندك" رئاسة الحركة التي تطالب بتحرير الواقع السوداني من النظام اللاحق للاستقلال، مع العمل على تحديد هوية السودان والانخراط والمشاركة في الحكم، ولعل تلك الحركة تتبنى بصورة رئيسية



يعدّ اتفاق جوبا من أهم مسارات السلام السوداني المتضمّن كافة الأقاليم السودانية والرامي إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات. ولعل إنشاء مسارات خلال مفاوضات السلام في جوبا كان بمنزلة أداة ديناميكية للوقوف على التحديات والأزمات المتباينة داخل كل إقليم على حدة، ووضع نصوص لمعالجتها. ويمثّل إقليم الشمال أحد مكونات هذا الاتفاق الحيوي الفوقّ في أكتوبر 2019. ويعتبر مسار الشمال من مسارات "الجبهة الثورية" التي يترأسها الدكتور الهادي إدريس. وبعاني هذا الإقليم من قضايا التنمية والأراضي، وذلك ملف السدود وقضايا الفهجرين. ويتصدر المشهد السياسي داخل هذا الإقليم حركة تحرير "كوش"، وكذلك "كيان الشمال" تحت مظلة الجبهة الثورية إبان جولات تفاوض المسارات المختلفة. وجاء اتفاق جوبا ليواكب التحولات في المرحلة الانتقالية، خاصة أنه اتفاق نوعي تضمن كافة الأطراف المعنية، ويدعم ركائز الاستقرار داخل السودان وبناء دولة وطنية حديثة تشمل تحت مظلتها كافة الحركات المسلحة، وتأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة الأقاليم السودانية.

القضية النوبية باعتبارها إحدى قضاياها الأساسية، وتستند في ذلك إلى التّعدّيّن الثقافي والاقتصادي للمنطقة النوبية.

لقد تعرّضت حركة كوش لحالة انقسام عقب التّوصّل إلى اتفاق جوبا للسلام؛ حيث شهدت الحركة انتقالًا داخليًا في الثالث من ديسمبر 2020، واتخذت مجموعة من قيادات الحركة قرارًا بعزل رئيسها "محمد داؤود بنداك" وتعيين "أسامة إبراهيم" رئيسًا جديدًا للحركة؛ وذلك في ضوء فشل الحركة في الحصول على مقعد لمسار الشمال في مجلس شركاء الفترة الانتقالية على غرار مساري الشرق والوسط.

كيان الشمال: تأسس هذا الكيان في عام 2005 عقب توقيع اتفاق السلام مع متفردتي جنوب السودان باعتبارهم من الحركات الجهوية، ولقد وضع كيان الشمال بنودًا يسعى إلى تحقيقها في إطار من تصحيح العلاقة بين المركز والهامش، تتمثل في إعادة تقسيم السلطة والثروة بين جميع أقاليم السودان، ومناصرة الأقاليم المُهمّشة، ودعم ركائز العدل والمساواة. ويتولى تلك الحركة "محمد سيد أحمد الجاكومي" الذي مثّل هذا الكيان في اتفاق جوبا للسلام. وتشهد علاقة "كيان الشمال" بالجيبة الثورية السودانية، وتحديدًا رئيس الجبهة "الهادي إدريس"، اضطرابات وتوترات متعددة، خاصة في ضوء افتقاد الثقة المتبادل بينهما أثناء مسار التفاوض في إطار اتفاق جوبا، خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية وتقسيم الثروة والمشاركة في المجلس الانتقالي؛ وذلك كما جاء في الحوار الذي أجره "الجاكومي" في مارس 2021 والذي هدد فيه بإمكانية تشكيل حركة مسلحة شمالية إذا ما كان هذا السلوك سوف يضع مطالب الشمال ضمن إطار خارطة العمل.

<< مخرجات مسار الشمال

لقد حققت جولات التفاوض مع وفد مسار شمال السودان المُكوّن من (حركة تحرير

كوش السودانية) و(كيان الشمال) - والتي كُلت بالتوقيع على اتفاق جوبا في أكتوبر 2020، والاتفاق المكمل لها المُوقَّع في (15 ديسمبر 2021) - نجاحات ومكاسب تتفكّل في إيقاف السيطرة والاستحواذ من جانب حركات الهامش في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق على المواطنين شمال النيل. وتضخّنت المكاسب التي حقّقها مسار الشمال في اتفاق جوبا في إلغاء قرار سابق للرئيس المعزول عمر البشير يتعلق بنزع الأراضي وتحويل تبعيتها إلى وحدة تنفيذ السدود، وكذلك العمل على إجراء الدراسات اللازمة لإقامة قناتي سد مروحي وإنشاء صندوق لتنمية الشمال، وإطلاق برنامج خاص بتعويض النازحين بسبب إنشاء السدود مع الاهتمام بملقّات التنمية الأخرى، كالبنية التحتية. ويمكن توضيح البنود المتعلقة بالقضايا العامة والداخلية التي تتعلق بمسار الشمال في الآتي:

العدالة الانتقالية: لقد تضمّن اتفاق جوبا للسلام مركزات هامة للعدالة الانتقالية تحت مظلة إعلان المبادئ الذي تضمّن عددًا من المحاور العامة حيال احتواء مطالب المواطنة في إقليم الشمال كما هو الحال بالنسبة إلى البند الخاص ب"بناء دولة لا مركزية تقوم على نظام التوزيع العادل للسلطة والثروة، الذي يقر بالحاجة إلى التمييز الإيجابي لصالح المهمشين والمتضررين من الحروب والمجتمعات والمناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاعات؛ وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والحكم الرشيد"، وأيضًا ما جاء في نص البند الخاص ب"حقوق الضحايا في العدالة الكاملة وآليات التعويض".

تقاسم الموارد: لقد عملت الحكومة السودانية وممثلو مسار الشمال على التفاوض حول تقاسم الموارد، وتم التوصل إلى ذلك عبر ملحق اتفاق بشأن تقاسم عائدات الموارد الطبيعية والضرائب في ديسمبر 2021، وتم التوقيع على اتفاق ينصّ على أن تكون نسبة حكومة الإقليم الشمالي 30%، ونسبة الحكومة القومية 70% من عائدات الموارد الطبيعية لمدة عشر سنوات، علاوةً على إعطاء حكومة الإقليم الحق في إصدار تعهدات مالية أو صكوك وغيرها، وفي إبرام العقود والاتفاقيات الخاصة بالفروض الأجنبية أو الوطنية بشرط موافقة المجلس التشريعي الإقليمي، إضافةً إلى إنشاء صندوق للاستثمار والتنمية يختصّ بإقليم الشمال مع تمثيل مسار الشمال في هيكل السلطة القومية المختلفة، والعمل على تأسيس آلية عليا لمراقبة ومراقبة تنفيذ اتفاق المسار.

وقد وقّع على هذا الملحق كلٌّ من سليمان محمد رئيس مفوضية السلام السودانية ممثلًا للحكومة، ورئيس كيان الشمال "محمد أحمد"، ورئيس حركة تحرير كوش "محمد بنداك"؛ وذلك في الخامس عشر من ديسمبر 2021.

القضايا التنموية والاقتصادية وقضايا السدود: حققت جولات التفاوض اتفاقًا على تشكيل لجنة ثلاثية من أجل تناول القضايا التنموية والاقتصادية بالشمال عقب إتمام الدراسات الكافية بشأنها، مع العمل على دراسة طلب إلغاء إنشاء سدود "دال وكجبار والشريك". واتصالًا بشأن ذاته تم التوافق على معالجة قضايا متأثري السدود والأراضي، وتقديم التعويضات اللازمة، وإلغاء القرار رقم 206 المتعلق بنزع أراضي سد مروحي من وحدة السدود، مع إجراء الدراسات اللازمة لإقامة ترعتي "سد مروحي" مع العمل على استكمال المسار الثاني من طريق التحدي وطريق شريان الشمال وطريق النيل الغربي، وإنشاء الطرق المقترحة وعلى رأسها طريق أبو حمد كريمة المناصر، وطريق الدبة الفاشر، وطريق الدامر حلفا الجديدة.

ملف المهجرين قسرًا والرُّحل: من الملفات التي تم التوافق بشأنها ملف المهجرين قسرًا والرُّحل؛ فقد تم التوافق على تشكيل آلية مشتركة لوضع الأسس

المشكلات الداخلية بين الفصائل الشمالية: تجردت الجبهة من مسلحتها الجمعي والشامل للقضايا المتعلقة بالأقاليم السودانية المختلفة لتصبح مجرد تحالف شكلي، وشهدت وضعًا متراجعًا وافتقرت إلى الرؤية الشاملة الكلية. ولعل حالة الضعف وغياب التنسيق خاصة فيما يتعلق بأحد ممثلي مسار الشمال، اتضحت معالمها بصورة كبيرة في التناحر بين حركتي "كوش" التي تتبع بصورة مباشرة جناح حركة جيش تحرير السودان الذي يتزعمه "مني أركو مناوي"، في مقابل اتباع "كيان الشمال" جناح الجبهة الثورية التي يتولاها "الهادي إدريس". وبرز ذلك في ضوء الطلب الذي كان قد تقدم به "مناوي" إلى الوساطة الجنوب سودانية في مايو 2020، بيد أن لجنة الوساطة أكدت تعاملها مع الجبهة الثورية.

كما أن هناك تحركًا منفردًا من جانب "كيان الشمال" لتصدُّر المشهد داخل هذا الإقليم بإحداث تفاهات متعددة للإطاحة بحركة كوش على مستوى التنسيق الداخلي، وليس مع الحكومة المركزية، وقد برزت مؤشرات ذلك في تطلعات "كيان الشمال" ورغبته في تصدُر المشهد داخل الشمال السوداني؛ وذلك بطرح آلية لتعظيم الاستفادة من الملحق المُكَمَّل لاتفاق السلام حول نسبة المخصصات التي حظي بها إقليم الشمال، وإنشاء صندوق لتنمية وتعمير مناطق الشمال والوسط، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى حالة من التَشَطُّب داخل المكونات الرئيسية في مسار الشمال الذي تحولت خلاله عملية تقاسم السلطة وكذلك المخصصات المختلفة من الموارد إلى ساحة تنافس جديدة بين القادة السياسيين.

ويتضح ذلك في الأمر الثاني الذي يتجلى في توجه "كيان الشمال" إلى عقد شراكة مع مجلس شورى الفلانة القومي للعمل على دعم السلام والمشاركة في المصالحات بدارفور وشرق السودان. ويكمن هذا الهدف كذلك في تطعُّع كيان الشمال إلى إعادة تأكيد الأهداف القومية لهذا الكيان، علاوة على تطلعه إلى إعادة بناء الثقة بقوى الحرية والتغيير، وامتداد شراكاته الداخلية إلى توقيع إعلان سياسي مع كتلة برلمان

والضوابط التي يتم من خلالها تحديد تلك الفئة وصرف التعويض اللازم لهم، ووضع مشروع إعادة توطين متكامل لتلك المناطق، من خلال تهئية الظروف وإنشاء البنية التحتية اللازمة لعودة المُهَجَّرِينَ قسرًا من وادي حلفا إلى مناطقهم حول بحيرة النوبة، بجانب العمل على توطين المهجرين قسرًا الرُّجُل عبر إقامة مشاريع زراعية وسكنية ومرافق خدمية لهم ومنحهم أراضي زراعية وسكنية.

<< معوقات تطبيق مخرجات مسار الشمال

يشهد مسار الشمال حالة من الجمود والتوقف عن تنفيذ المخرجات المُتفق عليها بين الحكومة والحركات الممثلة للشمال، التي تم التوقيع عليها بموجب اتفاق جوبا للسلام، ويتضح ذلك فيما يتعلق بنود تقاسم السلطة والثروة والتي لم تنفذ بعد، وكذلك غياب مسار الشمال عن تشكيل الحكومة الحالية بإقليم الشمال، ولم يتضمن التنفيذ سوى قطاعات تنموية محدودة كما هو الحال بالنسبة إلى قطاع التعدين التقليدي وملفات تتعلق بتصحيح الأوضاع المرتبطة بالأراضي. وقد برز ذلك فيما أوضحه القيادي بالجبهة الثورية عن مسار الشمال ورئيس "حركة كوش" "علي داؤود" في أبريل 2022. ويمكن إرجاع وضعية التراخي في تنفيذ مسار الشمال وما آلت إليه جولات التفاوض السابقة لاتفاق "جوبا للسلام" والاتفاق المكمل له إلى الآتي:

انتهاء الشراكة بين المُكوِّنِينَ العسكري والمدني: لعل التشوهات الحادة في نموذج الشراكة المدنية العسكرية وحالة التصعيد التي بلغت ذروتها في قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر لعام 2021 والتي بدَّلت قواعد اللعبة على ضوء حل الحكومة والدعوة إلى تشكيل حكومة تكنوقراط تضم كافة الأطراف.. لعل هذا الأمر أوجد حالة من الانقسام الحاد بين الأطراف غير العسكرية الممثلة في القوى السياسية المختلفة والفصائل المُوقَّعة على اتفاق جوبا للسلام؛ ما أدى إلى توقف المساعي الرامية إلى تنفيذ ما تمخَّض عنه اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر 2020.

تفكك وانشقاقات داخل الجبهة الثورية: من معضلات تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، حالة الانشقاق والتشرذم والانسلاخ من الجبهة الثورية، وهي الحالة التي برزت بصورة كبيرة إبان انعقاد اجتماع الجبهة الثورية في الثامن والعشرين من مارس 2022، فقد مثل هذا الاجتماع نقطة فاصلة في مسار الجبهة الثورية؛ إذ رفضت "حركة العدل والمساواة" التي يتزعمها وزير المالية "جيريل إبراهيم" (أحد مكونات الجبهة الثورية) انعقاد ذلك الاجتماع وما يتمخض عنه، وهو النهج الذي اتبعته "حركة تحرير السودان" بقيادة حاكم إقليم دارفور "مني أركو مناوي" المُنشق عن الجبهة الثورية.



مسار الشمال والوسط والشرق بـ(10 نواب) فقط، علاوةً على غياب مشاركة كيان الشمال في تشكيل الحكومة الولائية الشمالية. ونتيجةً لذلك، غاب كيان الشمال عن اجتماع الجبهة الثورية السودانية الذي انعقد في 23 مارس 2022 بمدينة الدمازين.

وفي الختام، لا يُمثّل شمال السودان مشكلةً فُلحّة في الوقت الحالي، إلا أن معالجة قضايا الإقليم في مسار الشمال باتفاق سَلِمَ جوبًا، كشفت عن استمرار مصادر التوتّر الكامنة في الإقليم، التي ستُشكّل تحديات جسيمة تعرّض طريق استقرار السودان عقب المرحلة الانتقالية، ما لم تُعالج بكفاءة ومن خلال مقاربة شاملة وفعّالة.



الشمال المتحد الذي يضم (42) كياناً شمالياً؛ وذلك بهدف اندماج كتلة برلمان الشمال في الهياكل المختلفة لكيان الشمال من أجل التنمية الشاملة لإقليم الشمال. ولعل هذا الأمر يعتبر محطة حيوية داخل هذا الإقليم وإنذاراً بتشكيل الخارطة السياسية المستقبلية لشمال السودان.

الانقسام داخل حركة كوش: لقد شهدت

حركة كوش حالة من التصدع؛ ليس فقط في إطار مساعي الانقلاب على رئيس الحركة "محمد داؤود بنداك" والعمل على تشكيل تنظيم مواز، وإنما في ضوء مسار الاستقالات التي وُقِّعت داخل الحركة ذاتها مطلع عام 2021، وكان أبرزها استقالة كبير مفاوضي الحركة، والأمين السياسي المُكَلَّف "محمد بشري قباني"، بجانب تجميد نشاط حركة كوش في كافة أجهزة الجبهة الثورية السودانية؛ وذلك في الثامن والعشرين من مارس 2022. على ضوء انعقاد المؤتمر التداولي الأول للجبهة الثورية في مدينة الدمازين عاصمة إقليم النيل الأزرق، ورفض مشاركة الحركة في هذا المؤتمر، خاصةً أن حركة كوش رفضت إجراءات التصحيح المُتخذة في أكتوبر 2021.

استمرار القضايا الخلافية العالقة: وهي

القضايا التي تتصل في المقام الأول بقضية تهجير النوبيين في حلفا؛ حيث يُعد الملف من الملفات الحرجة في إقليم الشمال. ولمعالجة هذا الأمر عُقِدَت لقاءات متعددة بين الحكومة المركزية ورئيس حركة تحرير "كوش" كما هو الحال بالنسبة إلى اللقاء الذي جمع رئيس مجلس الوزراء السوداني السابق "عبد الله حمدوك" ورئيس حركة تحرير كوش "محمد داؤود بنداك" في نهاية مايو 2021. وفي هذا الإطار عملت حركة كوش على توحيد جهودها هي والأطراف النوبية من أجل معالجة القضية النوبية، وكذلك لا يزال الاتفاق يواجه مشكلة تتعلق بتفعيل المشاركة السياسية للشماليين في القضايا الوطنية؛ حيث يناهض كيان الشمال اتفاق جوبا الداخلي، خاصة فيما يتعلق بالتفاهات الخاصة بتشكيل المجلس التشريعي، خاصةً أنه قد حدّد

ساهمت الصيغة القانونية للاتفاق في التداخل وكذلك التكرار بين بنود مسار دارفور وغيره من المسارات، في قضايا عديدة، مثل توزيع الثروة والسلطة وكذلك الترتيبات الأمنية، فضلاً عن قضايا العدالة الانتقالية وإنشاء المفوضيات وغيرها من القضايا. ويرجع ذلك إلى تصقن المسار بنوداً سيكون لها تأثير على المستوى القومي من جهة، وكذلك معالجة اتفاق القضايا القومية للعديد من القضايا القومية للسودان، والتي سوف يتم تطبيقها على مستويات إقليمية تشمل إقليم دارفور من جهة أخرى.

<< مخرجات مسار دارفور في اتفاق سلام جوبا

نص مسار دارفور على معالجة قضايا ومظالم تاريخية عديدة عانى منها الإقليم، ويمكن عرض أهم القضايا التي تناولها المسار على النحو الآتي:

1. تقاسم السلطة:

نظم الاتفاق العلاقة الدستورية بين المركز والأقاليم والولايات، مع اختلاف النموذج الفيدرالي المُطبَّق بين إقليم وآخر، خاصةً مع الفروق بين صلاحيات المناطق والولايات السودانية المختلفة؛ فقد شملت المادة العاشرة من اتفاق القضايا القومية موضوع تنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم؛ حيث نصت على إعادة نظام الأقاليم الجديد خلال ستين يوماً من تاريخ التوقيع النهائي على الاتفاق، كما نص مسار دارفور في البند الرابع من المادة 25 على تفعيل حكومة إقليم دارفور بصلاحيات كاملة في مدة لا تتجاوز سبعة أشهر، بما يقرُّ الوضع الدستوري للإقليم إقراراً نهائياً قبل انعقاد مؤتمر نظام الحكم والمؤتمر الدستوري؛ حيث تم تفعيل إقليم دارفور في أبريل 2021.

مسار سلام دارفور

إشكالية النص وعقبات التنفيذ

*شيماء البكش



جاء مسار دارفور واحداً ضمن مسارات متعددة اشتمل عليها اتفاق جوبا للسلام؛ حيث كان لمسار دارفور النصيب الأكبر من الاتفاق، باعتباره الإقليم الأكثر تضرراً من آثار الماضي، وباعتباره الأكثر احتياجاً إلى إنفاذ متطلبات الأمن والتنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تمر بها البلاد.

فقد اشتمل اتفاق جوبا، بالإضافة إلى اتفاق القضايا القومية، على خمسة مسارات جهوية، منها مسار دارفور الذي اشتمل بدوره على ثمانية بروتوكولات تضمنت تقاسم السلطة وتقاسم الثروة، والعدالة الانتقالية، والتعويضات وجبر الضرر، وحياسة الأراض والحواكير، وتنمية قطاع الرحل والرعاة، والنازحين واللاجئين والترتيبات الأمنية.

وبمقتضى ذلك تم توحيد ولايات دارفور الخمس في إقليم واحد في ظل نظام حكم فيدرالي، وهو ما تمخض عنه تعيين مني أركو مناوي حاكمًا عامًا للإقليم، وكان توحيد إقليم دارفور مطلبًا تاريخيًا؛ حيث كان وحدة واحدة قبل أن تقسمه حكومة البشير إلى ثلاثة أقاليم ثم إلى خمسة أقاليم، بينما ظل الأهالي يطالبون بعودته إقليمًا واحدًا. وحددت المادة 30 سلطات حكومة إقليم دارفور الحصرية التي تختلف من إقليم إلى آخر، بما في ذلك سن التشريعات وتحصيل الضرائب، والتخطيط للخدمات في الإقليم، فضلاً عن اعتماد دستور حكومة إقليم دارفور، فيما حددت المادة 31 السلطات المشتركة بين المركز وإقليم دارفور، بما في ذلك قضايا السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك نصّ بروتوكول تقاسم السلطة، ضمن مسار دارفور، على تمثيل الأطراف الممثلة لمسار دارفور في إدارة الإقليم بنسبة تصل إلى 40%، وتمثيل الحكومة الانتقالية بنسبة 30%، والحركات الموقعة الأخرى 10%، والإدارة المحلية 20%.

2. تقاسم الثروة:

على مستوى تقاسم الثروة، نص الاتفاق على ضمانات لتخصيص حصة أكبر من الإيرادات للمناطق المُهْمَشَة بما في ذلك إقليم دارفور؛ حيث حدد مجموعة من الآليات المسئولة عن تقاسم الثروة وتنمية موارد الإقليم. وحصل إقليم دارفور على نسبة 40% من إيراداته تخصص لمدة عشر سنوات كاملة، وكذلك منح سكانه 3% من إيراداته من الموارد الطبيعية في المناطق التي تُستخَرَج منها. وإيماناً بحاجة السلام إلى تخصيص عادل للموارد، حُصَّ الاتفاق مساحات لقضايا تقاسم الثروة؛ حيث وضع اتفاق القضايا القومية آليات لإدارة الموارد والثروة، فنصّ على إنشاء الصندوق القومي للعائدات والمفوضية القومية لفسمة الموارد والإيرادات المالية، وهو الأمر الذي أشار إليه الفصل الثاني من مسار دارفور؛ حيث أعاد بروتوكول تقاسم الثروة تأكيد إنشاء المفوضية القومية لفسمة وتخصيص الموارد بشكل عادل، تكون مهمتها ضمان التمثيل العادل للأقاليم والولايات. وللمفوضية سلطات واسعة في مراقبة الصندوق القومي للعائدات، وعلاوةً على ذلك أمر إنشاء الهيئة الوطنية لتقسيم وتخصيص مراقبة الموارد المالية والإيرادات التي تختص بمعالجة أوجه القصور في التوزيع العادل للثروة والموارد الوطنية أفقياً ورأسياً، خاصةً المناطق المتضررة من الحرب. وبجانب الصندوق القومي، تم الاتفاق على إنشاء صندوق دارفور لدعم السلام والتنمية المستدامة، خلال 60 يوماً من تاريخ توقيع اتفاق السلام، على أن يفي بواجباته خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاق. وألزم الاتفاق الحكومة بدفع 750 مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات تُحوَّل إلى صندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في الإقليم، إضافةً إلى توفير 100 مليون دولار خلال شهر من توقيع الاتفاق، كما منح الاتفاق صلاحيات مطلقة للإقليم فيما يتعلق بالاقتراض وجمع الضرائب والحق في الاقتراض من البنوك الوطنية والتعاقدات الاستثمارية، والحق في وضع ميزانيته.

3. الأرض والحواكير:

نص الاتفاق على تطوير قطاع الرحل وتنميته بما يعمل على فض النزاعات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين، وتوفير الخدمات اللازمة للقطاعين ضمن بروتوكول تقاسم الثروة، ونصّ كذلك على تطوير السياسات التي تضمن الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية، كما اتفق الطرفان على استنفار الدعم المحلي والإقليمي والدولي اللازم لإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية وتنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية، مع إعطاء الأولوية للمناطق المُهْمَشَة والمتأثرة بالحرب. ويرتبط بذلك قطاع البدو والماشية الذي نصّ الفصل السادس على تطويره؛ وذلك بتأكيد ضرورة الحفاظ على حقوق البدو والرعاة والمزارعين في استخدام الأرض وتحديد مسارات لمنع الاحتكاك القبلي

وتحقيق الاستقرار والحفاظ على التربة الزراعية، مع الاعتراف بدور الإدارة المجتمعية في حل ومعالجة قضايا العلاقات بين أصحاب الأرض. وبجانب قضايا الرعاة والرحل، اعترف بروتوكول الأرض والحواكير بالملكية التقليدية والحقوق التاريخية للأراضي القبلية المعروفة بالحواكير، واسترداد جميع حقوق النازحين، والنظر في دعاوى استرداد الأراضي التي انتزعتها من مالكيها سلطات النظام السابق أو تم الاستيلاء عليها نتيجة الحروب الأهلية، كما اختص مسار العدالة الانتقالية أهل دارفور بآليات لجبر الضرر والتعويض عن الأضرار الناجمة عن النزاع في دارفور، بما في ذلك السعي إلى استعادة الممتلكات والأراضي والقرى والمزارع والحواكير التي خسروها بسبب النزاع.

وكذلك اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قطاع الرحل والرعاة خلال 60 يوماً من توقيع الاتفاق، لتعمل مع السلطات المحلية والإدارات الأهلية في تنظيم حركة الرحل وتنظيم العلاقات التي تجمع بينهم وبين المزارعين. واتفق الطرفان على تشكيل هيئة تنمية قطاع الرحل والرعاة بإقليم ولايات دارفور خلال 60 يوماً، مع تشكيل مفوضية قطاع البدو والرعاة بدارفور خلال ستة أشهر من هذه الاتفاقية، بحيث يكون من مهامها تنظيم حركة البدو وفتح الطرق لتحقيق التكامل بين الأنشطة الزراعية والرعية، ويتم تمويلها من صندوق دارفور لدعم السلام. واتفق الطرفان على تأسيس المفوضية القومية للحدود التي يكون من مهامها إعادة ترسيم الحدود بين أقاليم السودان بما في ذلك دارفور. وفي الموضوع نفسه، اتفق على تأسيس مفوضية أراضي دارفور والحواكير في غضون 60 يوماً من تاريخ الاتفاق، بما يؤدي إلى تدخل في الاختصاص.

4. العدالة الانتقالية:

تضمّن الفصل الثالث من اتفاق دارفور قضايا متعلقة بالعدالة الانتقالية والمسائلة والمصالحة، تخص الإقليم وحده، خاصةً مع تضمّن اتفاق القضايا القومية آليات

السوداني. وفيما يتعلق ببروتوكول الترتيبات الأمنية في مسار دارفور، فقد اشتمل على مجموعة من البنود تتضمّن إرساء السلام والاستقرار في المنطقة ومن ثم تحقيق التنمية؛ حيث تضمن الباب الثاني من اتفاق دارفور فضلاً كاملاً (الفصل الثامن) تناول الترتيبات الأمنية، اشتمل على 35 مادة تغطي مجموعة واسعة من القضايا (إعادة دمج القوات - نزع السلاح - إصلاح قطاع الأمن). ونصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار والأعمال العدائية خلال 72 ساعة من الاتفاق، مع الالتزام بمعالجة الوضع الإنساني في دارفور تمهيداً للشروع في تنفيذ الترتيبات الأمنية، بما في ذلك إعادة بناء وهيكل القوات المسلحة وفق عقيدة وطنية جديدة، وكذلك إعادة دمج الحركات المسلحة؛ للقضاء على ظاهرة تعدد الجيوش بالبلاد. وبلي وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية، العمل على تسريح قوات الحركات المسلحة ودمجها خلال 3 أشهر، وإصدار عفو عام وإسقاط الأحكام ضد الحركات المسلحة، واستيعابها إما في أجهزة المؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة والمخابرات العامة والقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية)، أو نزع سلاحها وتسريحها وإعادة دمجها في الحياة المدنية.

يُضاف إلى ما سبق تشكيل قوات مشتركة باسم القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور، تتشكل من 12 ألفاً من القوات المسلحة والجيش والشرطة والدعم السريع وحركات الكفاح المسلح، تتشكّل في غضون 90 يوماً من توقيع الاتفاق، كما نصّ البروتوكول على تخصيص التعويضات والرعاية الصحية لشهداء الحركات المسلحة، وعلى معالجة مشكلات أسرى الحركات المسلحة وتشكيل لجنة خاصة للتعامل معهم، عبر تشكيل لجنة عليا مشتركة ذات عضوية متساوية للطرفين. وفيما يتعلق بالأجهزة والمؤسسات المسنّولة عن تنفيذ الاتفاق، اتّفق على تشكيل اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية؛ حيث تُعدّ أعلى مستوى في اتخاذ القرار في القضايا الأمنية، لكنها تختلف في اتفاق دارفور عن اتفاق كردفان، وهي المسنّولة عن القيادة والسيطرة على جميع آليات ولجان الترتيبات الأمنية.

<< عقبات التنفيذ

ترى بعض الأحزاب والحركات والتيارات الراضة لاتفاق السلام، أن نهج التفاوض والإطار القانوني للاتفاق ساهم في الحيلولة دون تنفيذ أغلب بنوده، كما أنه ساهم في تجزئة المشكلات السودانية بسبب نهج المسارات، إضافة إلى التعلُّل في إتمام الاتفاق بما أنتج اتفاقاً طموحاً في الوقت الذي تناقضت فيه بعض بنود الاتفاق مع بنود الوثيقة الدستورية. ويمكن تصوّر بعض التحديات التي تحول دون تنفيذ الاتفاق على النحو التالي:

تطبق على المستوى القومي غير تلك الآليات الفرعية التي ستمس دارفور؛ حيث أقرت الاتفاقية بمبدأ التمييز الإيجابي للمناطق المهمشة، وأقرت مبادئ العدالة الناجزة إزاء ضحايا القتال الأهلي، وأقرت مبدأ التعويضات، وكذلك سياسات التمييز الإيجابي لمناطق دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. ونصّ الاتفاق على تمكين آليات العدالة الانتقالية، مع إصلاح قطاعات العدالة في السودان، ناهيك عن تعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين شعوب دارفور، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في غضون 60 يوماً من الاتفاق، ويستمر عملها 10 سنوات، تكون مسؤوليتهما المساهمة في تحقيق التعافي ومعالجة انتهاكات الماضي.

وقد أقر الاتفاق أن من مسؤولية الحقيقة والمصالحة، تقييم الأسباب الجذرية للصراعات في دارفور. وارتباطاً بذلك نصّ مسار القضايا القومية على إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية التي تشمل مهامها كافة ربوع السودان، وتحديدًا مناطق النزاعات، بما قد يحدث تداخلاً في الولاية والأدوار؛ حيث لا يحدد الاتفاق الإطار العام لعمل المؤسسات وعلاقة بعضها ببعض، كما اتّفق على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال، وكذلك إنشاء محكمة خاصة بدارفور في غضون تسعين يوماً يستمر عملها 10 أعوام، تختص بعدد كبير من القضايا والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والقانون الدولي الإنساني؛ وذلك تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، فضلاً عن إقرار الاتفاق على معالجة بعض الجرائم عبر قوات العدالة الانتقالية، وهذا يشمل النزاعات داخل القبيلة أو بين القبائل، بشرط ألا تقع ضمن اختصاصات (المحكمة الجنائية الدولية، أو المحكمة الخاصة بدارفور، أو لجنة الحقيقة والمصالحة، أو القضاء الوطني)؛ لهذا من المتوقع أن تطبق العدالة الانتقالية على نطاق ضيق يتعلق بالأرض والحواكير، وأمر بإنشاء صندوق لرعاية شؤون الشهداء والجرحى في دارفور خلال 90 يوماً من تاريخ توقيع الاتفاق، وإنشاء صندوق للتعويضات ومعالجتها في غضون 90 يوماً؛ حيث يمول صندوق التعويضات من خلال صندوق دارفور للسلام، مع التنسيق مع مفوضية عودة النازحين واللاجئين، ومفوضية التنمية وإعادة الإعمار، ومفوضية الأراضي والحواكير، ولجنة الحقيقة والمصالحة ومحكمة دارفور الخاصة بجرائم الحرب، وآليات العدالة الانتقالية.

5. الترتيبات الأمنية:

اشتملت أغلب مسارات الاتفاق على بنود تتعلق بالترتيبات الأمنية، لكن القسم الأكبر منها جاء ضمن بروتوكول الترتيبات الأمنية التابع لمسار دارفور، الذي اشتمل على مجموعة من الحركات المسلحة أطرافاً في الاتفاق: حركة/جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وتحالف قوات تحرير السودان، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، والتحالف

1. إشكالية النص:

رغم ما اتسم به الاتفاق من شمولية في التعامل مع القضايا، فإن تلك الشمولية كانت من العقبات التي تحول دون ترجمة نصوصه إلى آليات تنفيذية على أرض الواقع؛ حيث أدى تعدد المسارات وتكرار النصوص لمعالجة القضايا ذاتها في المسارات المختلفة إلى حالة من التكرار والارتباك؛ إذ عالج المسار القومي بعض القضايا ذات الطابع القومي التي أعيد تناولها مرة أخرى بقدر من الخصوصية الإقليمية في المسارات المختلفة.

وما يثير إشكالية قانونية عند التطبيق، اشتغال مسار دارفور على بنود ستكون ذات تأثير قومي، مثل الموارد التي يتعيّن تخصيصها من قبل الحكومة المركزية لإقليم دارفور، لإقرار مبدأ العدالة الانتقالية والتعويض عن سنوات الحرب، وغيرها من البنود التي حتقًا ستشهد تحفّظًا من قبل المناطق الأخرى التي تشعر بالمظالم نفسها دون القدر نفسه من التدخل. وما يعزز التعقيد والتداخل، ارتكاز الاتفاق على المناطق بدلاً من القضايا؛ ما جعل ذات القضية يتكرر تناولها على كافة المستويات الإقليمية والمناطقية، مع اختلافات فيما يتعلق بالسلطات والامتيازات بحسب خصوصية الإقليم؛ ما يسبب حالة من التعقيد. ومن هذه القضايا، بروتوكولات تقاسم الثروة والسلطة؛ حيث تم الاتفاق على ترتيبات مختلفة في كل مسار سيترتب عليها فيما بعد أحكام قومية. ويتكرر الأمر نفسه فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية وما يتعلق ببنية المؤسسات القومية والإقليمية وكذلك المفاوضات وغيرها من مؤسسات الحكم الانتقالية، كما اتسمت النصوص بالطموح في الكثير من

الأحكام؛ حيث تراوحت مدة تنفيذ أغلبها بين ثلاثين يومًا وستين أو تسعين يومًا على الأكثر، بما في ذلك البنود المتعلقة بترتيبات السلام في دارفور، كما اتضح من العرض السابق، بما جعل أغلب المفاوضات واللجان المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق قيد النصوص.

2. الموارد المالية:

على الرغم مما حظيت به عملية السلام في دارفور من اهتمام دولي وإقليمي - مثل أحد مداخل الدعم المالي لإنفاذ ترتيبات الأمن والتنمية - فإنه لا يزال تمويل السلام بعد الإرادة السياسية، يمثل أحد العوائق في وجه إنفاذ بنود السلام بوجه عام، وفي إقليم دارفور بوجه خاص. وفيما يتعلق بالتمويل، فقد ألزم الاتفاق - كما سلف الذكر - الحكومة بدفع 750 مليون دولار سنويًا لمدة 10 سنوات تُحوّل إلى صندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في الإقليم، إضافة إلى توفير 100 مليون دولار خلال شهر من توقيع الاتفاق؛ هذا فضلًا عن منح أبناء الإقليم امتيازًا بالتمتع بنسبة 3% من موارده الطبيعية، و40% من إيراداته لمدة عشر سنوات، فضلًا عن الدعوة إلى حشد الاستثمارات والدعم الخارجي لتمويل التنمية.

ويثير هذا الوضع قضيتين: الأولى تتعلق بحشد الاستثمار، نظرًا إلى ارتفاع عامل الخطورة في ظل بيئة صراعية لم تنهياً بعدً للشروع في التنمية، وما يرتبط بذلك من ضعف البنية التحتية الجاذبة للاستثمار، وهي التحديات المزمّنة التي طالب الاتفاق بمعالجتها؛ ما قد يفتح الباب أمام



تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور يمثل تحديًا في وجه الاتفاق؛ حيث شارك في الاتفاق بالنيابة عن الإقليم، حركتا العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، فيما بقيت حركة عبد الواحد نور خارج الاتفاق.

ولم تقف التحفّظات على التمثيل عند القبائل والإدارات الأهلية والعناصر المحلية غير الممثلة، بل واجه الوزن النسبي الكبير الذي حصل عليه إقليم دارفور، سواء فيما يتعلق بالثروة أو السلطة، اعتراضًا من قبل بقية الأقاليم المهمشة التي ترى أن الحرب الأهلية التي شهدتها الإقليم في عهد البشير، لا تزيد عن معاناتهم من التهميش وانعدام التنمية، خاصة إقليم الشرق الذي تتصاعد أزماته مؤخرًا، على نحو قد يجعل منه "دارفور" ثانيةً.

4. معضلة الأمن:

يبدو أن حالة الأمن تمثل التحدي الأكبر أمام اتفاق السلام؛ حيث أنه لا تنمية دون تحقيق سلام شامل، وهو ما يواجه عقبات وتحديات عديدة؛ تبدأ من النصوص وتنتهي بالممارسات؛ فوفقًا لما تم عرضه من بنود، تتسم النصوص - شأنها شأن أغلب أجزاء الاتفاق - بالتردد والتداخل بين أدوار المؤسسات الأمنية العديدة التي يتعين إنشاؤها بموجب الاتفاق. ويواجه إنفاذ الترتيبات الأمنية تحديات هيكلية تتعلق بصعوبة عمليات الدمج والتسريح وإعادة هيكلية الجيش وفق عقيدة وطنية احترافية؛ نظرًا إلى اعتبارات تتعلق بتمويل السلام، فضلًا عن الاعتبارات التي تتعلق بالإرادة السياسية والعوامل الفنية واللوجستية.

فحتى الآن، لم تتشكل القوات المشتركة في دارفور، فضلًا عن صعوبة حصر أعداد الحركات المسلحة، وهي معضلة لم يعالجها الاتفاق الذي لم يحدد آلية يمكن من خلالها الوثوق بالقوائم المقدمة من قبل الحركات التي قد تتلاعب بأعداد منتسبيها، وهو ما تجلّى في أزمة بيع الرتب العسكرية، وسعي بعض الحركات إلى تضخيم عدد أعضائها لحصد المزيد من المكاسب؛ هذا علاوةً على الصعوبات الإجرائية والفنية المتعلقة بعودة المقاتلين من الخارج وعملية الدمج والتسريح، التي تجلّت بعد عودة بعض منتسبي الحركات من الخارج، والإشكالات التي تعلّقت بنقاط التجمّع والتمركز؛ ما أدى إلى دخول عناصر بعض الحركات إلى العاصمة؛ ما يزيد احتمالات الاضطراب الأمني.

مجمل القول: ترجع مشكلات إقليم دارفور المزمنة إلى عوامل تاريخية وهيكلية مرتبطة ببنية المجتمعات المحلية؛ نتيجة لانعدام التنمية المحلية في الإقليم، وتسييس النزاعات القبلية لتأخذ أبعادًا مرتبطة بالصراع على اقتسام السلطة؛ لذلك فإن توقيع اتفاق سلام جوبا، وتراجع العمليات العسكرية التي تشنها الحركات المسلحة، لن يُسهما وحدهما في إحلال السلم المجتمعي في دارفور، دون وجود آليات وإرادة حقيقية لتقاسم الثروة والسلطة على نحو عادل، وتحقيق تنمية متوازنة في الإقليم.

المستثمر القادر على تحمل المخاطر والمتجه للاستثمار وتمويل مشروعات البنية التحتية. أما الأخرى فتتعلق بالتطّوع السوداني إلى المانحين وشركاء التنمية لتمويل صندوق بناء السلام. وقد أبدت المنظمات والدول الكبرى اهتمامًا بدعم الاقتصاد السوداني وقضايا السلام، شريطة الوفاء بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وقد ساهم مؤتمرًا شركاء السودان وباريس في توفير منصة متعددة الأطراف للمانحين وشركاء التنمية؛ حيث خرج السودان من مؤتمر باريس متخفّفًا من الكثير من ديونه التي أعفي من بعضها وأعيد جدولتها بعضها.

لكن على الجانب الآخر، تثير قضايا التمويل تحديات تتعلق بالاستدامة والجدوى؛ حيث يرتهن ذلك التمويل بشروط السلام والانتقال الديمقراطي؛ ما دفع إلى تعليق بعض المساعدات المقدمة للسودان عقب حل الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، فضلًا عن ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد؛ ما يجعل الاستثمار والتمويل ذا جدوى محدودة إذا لم يتم تطوير القطاعات الإنتاجية للاقتصاد.

3. إشكالية التمثيل:

نزعت الاتفاقية إلى احتواء الحركات المسلحة وممثلي الاتفاق وتخصيص حصص في السلطة، دون أن ينعكس ذلك على جوهر القضايا، مثل نزع السلاح أو مضي الحكومة في إنفاذ الترتيبات الأمنية، بما تشمله من آليات لوقف الصراع. واجه هذا الوضع إشكالات تتعلق بالرفض من قبل بعض الحركات والقوى المؤثرة نفسها، فضلًا عن الرفض المجتمعي، من قبل الذين يرون أن الاتفاق لم يُصّف جديدًا في أوجه الحياة المختلفة، مع استمرار الأزمات والمعاناة الاقتصادية والإنسانية. ولا يزال عدم انضمام حركة

التهميش في النيل الأزرق

وجنوب كردفان

أزمة متجذرة وتسوية متأخرة

*صلاح خليل



تمثل أزمة الهامش في السودان، معضلة للعديد من الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ يناير عام 1956؛ فعلى مدار أكثر من ثمانية عقود منذ الاستقلال، فشلت النخبة السياسية الحاكمة في بناء مشروع الدولة الوطنية السودانية، وهو الأمر الذي كان له تأثير بالغ في تفكك الدولة وطموح بعض أقاليمها إلى الاستقلال عن الوطن الأم. واحدة من حلقات هذا التفتت هو الوضع في منطقتي كردفان والنيل الأزرق، وهي المشكلة التي تفاقمت منذ تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 بين السلطة الحاكمة في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان؛ الأمر الذي انتهى باستقلال دولة جنوب السودان؛ إذ بفضل ذلك الاتفاق أيضاً أصبح للمنطقتين مشورة شعبية لتحديد وضعهما، ومع ذلك لم تتخذ أي إجراءات بهذا الشأن، فاندلع القتال في النيل الأزرق في سبتمبر 2011، أي بعد فترة وجيزة من تحول جنوب السودان إلى دولة مستقلة، وحتى الآن لم يتم تحديد مصير المنطقتين: جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتزامناً مع ذلك وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن لم تول الحكومة المنطقتين أي اهتمام، بل أهملتهما؛ الأمر الذي فاقم الأوضاع بهما ولا شك، وعزز نوازع الانفصال على غرار دولة الجنوب.

<< المسببات الجذرية للأزمة في النيل الأزرق وجنوب كردفان

تعود جذور أزمة المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، إلى الدور الذي لعبه مقاتلو جبال النوبة والدينكا في جنوب كردفان والنيل الأزرق في صراع الذي كان قائماً بين السلطة المركزية في الخرطوم والحركة الشعبية. وعلى الرغم من انفصال جنوب السودان، ظل بروتوكول نيفاشا لحل النزاع في المنطقتين دون حيز للتنفيذ. وعلى الرغم من اعتراف الخرطوم بوضع اقتصادي وسياسي وأمني خاص، التزمت الدولة بتوزيع مختلف للموارد والإيرادات، يهدف إلى إعادة تعريف العلاقات بين المركز والأطراف، ومع ذلك كانت هناك أوجه قصور في تنفيذ اتفاقية نيفاشا؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم التوترات في المنطقتين؛ حيث تسببت سنوات القتال في نزوح أكثر من 200 ألف، وإجبار نصف مليون على النزوح إلى البلدان المجاورة، وفقاً لوكالة الإغاثة والتأهيل.

وتتعدّد الأسباب الجذرية للصراع في المنطقتين كالتهميش السياسي، كما تلوح في الأفق الوعود غير المُنفّذة للاتفاقيات السابقة، خاصة في ظل تعيّر وضع قبائل المسيرية التي كانت داعمة للسلطة الرئيسية في المركز، بعد قرار عام 2005، الذي بعوجه تم إلغاء ولاية غرب كردفان التي كانت واحدة من الولايات المتجانسة عرقياً بالنسبة إلى المسيرية، وهو السبب الذي دفع معظم شباب قبائل المسيرية إلى أن يلتحقوا بالحركة الشعبية قطاع الشمال، أضف إلى ذلك أن قبيلة الحوازمة العربية الأخرى فضّلت تعديل موقفها تجاه السلطة المركزية في الخرطوم. ومن ثم يعود الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى عدة عوامل أبرزها:

1. العنف القبلي المرتبط بالبعد الإقليمي المبني على التداخل القبلي بين بعض الدول وبين تلك الولايات.
2. التقسيم الإداري الذي أقرّه نظام البشير

ولكن مساعي الحكومة الانتقالية المتعلقة بالترتيبات الأمنية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، فيما يخص نزع السلاح والتسريح تُمَثَلُ تحديًا كبيرًا للحكومة الانتقالية المقبلة، خاصةً في ظل انتشار السلاح بين المجموعات التي لا تعترف باتفاق جوبا، وهو ما ظهرت بوادره في الأحداث التي وقعت بين قبيلتي البرتا والهوسا في يوليو 2022. من ناحية أخرى، وقعت ثلاث قبائل هي (الحوازمة والكنانة والكواهلة) في أغسطس 2022، اتفاقًا في جنوب كردفان لوقف العدائيات بين الأطراف الثلاثة، مع وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المتحاربة، لكن لم يُلقَ أي طرف أسلحته، وتبقى لغة السلاح هي السائدة في ظل غياب دولة القانون والمساواة.

ومن أخطر التحديات التي تواجه حكومة الفترة الانتقالية المقبلة، حجم الأسلحة التي تمتلكها القبائل، مع بروز ظاهرة عسكرة المجتمع في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، في ظل فقدان قادة الحركات المسلحة السيطرة على جمع السلاح من القبائل نتيجة البيئة الجغرافية المُعَقَّدة كثيرًا التي تعوق تتبُّع الميليشيات القبلية المسلحة التي تدفع باتجاه عسكرة المجتمع.

ولم تقتصر عسكرة القبائل على جنوب كردفان والنيل الأزرق، بل امتدت لتشمل ولاية غرب كردفان؛ حيث أُغلق محتجون، في 24 من أغسطس 2022، الطريق الرئيسي الرابط بين ولايات كردفان وولايات دارفور الخمسة وبين العاصمة الخرطوم، احتجاجًا على اللجنة المُكَلَّفة بترسيم الحدود بالمنطقة المتنازع عليها، وعطلوا العمل الرسمي الحكومي في مناطق (الخوي، الأضية، النهود، أبو زيد، وبدبنة، غبيش) إضافة إلى إغلاق حقل (زرقة أم حديد) النفطي إلى أجل غير مسمى، حتى يتم تحقيق مطالبهم بإلغاء قرار ترسيم الحدود، وإعفاء والي الولاية وتأسيس ولاية وسط كردفان، فيما اتهموا لجنة الولاية بأنها غير محايدة ومتماهية مع جهات بعينها؛ حيث شهدت عام 2021 قتالًا بين قبائل (المسيرية والحمر) بسبب نزاع حول أراضي زراعية في منطقة (الجفور) خلف أعداد كبيرة من الجرحى والقتلى.

<< عوامل الإخفاق في تسوية الأزمة

يتمثل السبب الأبرز في فشل اتفاق سلام جوبا في تسوية الصراع في منطقة النيل الأزرق وجنوب كردفان، في عدم شموله الأطراف الرئيسية الأكثر قوةً من الناحية العسكرية، وعلى رأسها الحركة الشعبية قطاع الشمال المتمركزة في منطقة جبال النوبة، التي تعد أفضل التنظيمات المسلحة وأكثرها قوةً، لا سيما أن الانقسامات العرقية في داخلها أقل وضوحًا بكثير من الحركات الأخرى، وهي أيضًا جزء مهم من الجبهة الثورية، بالإضافة إلى أن الحركة الشعبية قطاع الشمال (عبد العزيز الحلو) لديها تحالف قوي مع الحركات الدارفورية المسلحة، سواء الموقعة على اتفاق جوبا، أو الرافضة له.

وقد ورثت الحركة الشعبية قطاع الشمال من نظيرتها الجيش الشعبي في جنوب السودان، مبدأً يُحقيق العدالة الاجتماعية، واتخذت من التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقليات ومركزية السلطة، أسبابًا لمعارضة الأنظمة السياسية الحاكمة في الخرطوم، كما تسيطر على مساحة أكبر في منقطة جبال النوبة وحولها. وتشير جميع المؤشرات إلى أن المجموعات المتحصنة في جبال النوبة، لا تستطيع السلطة المركزية في الخرطوم القضاء عليها، ولا الحركة وحلفاؤها قادرون على السيطرة على الكثير من الأراضي المنخفضة في المناطق المجاورة للمنطقتين، لكن في ظل افتقار أي طرف من الأطراف للقوة الكافية للقضاء على الآخر عسكريًا، فسيفيقى الحل التفاوضي هو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

والذي اعتمد على تقسيم الأغلبية على ولايات مختلفة وتمكين الأقليات.

3. انفلات الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح في وسط القبائل.

4. إصرار قوى الحرية والتغيير والقوى السياسية الأخرى على تركيز جهودها في مركز السلطة والترُّبُّس بالمؤسسة العسكرية دون اعتبارات للمخاطر والتهديدات الداخلية الأخرى.

5. أن الصراع لم يعد محصورًا في جديلة المركز والهامش؛ حيث تسعى القوى الفاعلة إلى التعاطي مع المشكلات بالطريقة الجهوية التي تحقق لها أهدافها.

6. العنف والاشتباكات والنزاعات القبلية الآخذة في التصاعد بدرجة كبيرة؛ ما يهدد وحدة الدولة السودانية.

7. أن الطريقة التي تُحَلُّ من خلالها الصراعات والنزاعات القبلية، تعتمد أساسًا على العرف القبلي. ومن ثم لا تقود تلك الوسيلة إلى حل النزاعات، بالإضافة إلى عدم التطرق إلى القضايا الجوهرية للأزمة.

<< مخرجات مسار المنطقتين

في اتفاق سلام جوبا

تضمن اتفاق جوبا للسلام المُوقَّع بين الحكومة الانتقالية ومجموعة من الحركات المسلحة، خمسة محاور على مستوى الولايات، شملت منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى دارفور، والشمال، والشرق والحكم المركزي، كما أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، مرسومًا دستوريًا يمنح الحكم الذاتي لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما منحهما المرسوم سلطات ونسبة أكبر من الثروة والسلطة وكذلك من مقاعد المجالس التشريعية للمنطقتين، كما نص الاتفاق على عمليات إعادة دمج المقاتلين المسلحين تدريجيًا في المنطقتين.



والانقسامات الكثيرة التي طالت الحركة الشعبية قطاع الشمال؛ ما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً منذ سنوات، كما أن الجماعات العرقية أصبح بعضها يسعى إلى إقصاء بعض. فقبل ثلاث سنوات ماضية، اندلع قتال شرس داخل الحركة الشعبية شمال بين الحلو ومالك عقار بسبب الانقسام الداخلي الذي أحدث تغييراً كبيراً في بنية الحركة الشعبية عام 2017؛ فالحلول لازال مستمراً في معارضته إلى حين الاستجابة لمطالبه السياسية، كعلمانية الدولة، وحق تقرير المصير. أما عقار فأصبح جزءاً من السلطة وفقاً لعضويته في مجلس السيادة الانتقالي، كما أن النخبة السياسية والمدنية جميعها بشكل أو بآخر، ساهمت في عملية تهميش أطراف السودان، سواء كان عن قصد أو عن طريق الإهمال.

ويعكس الصراع في المنطقتين كل مؤشرات الجمود الاستراتيجي؛ حيث يأمل كل طرف أن يمارس ضغوطات من مكان وجوده من أجل تغيير حسابات المركز، وهو الأمر الذي تسبب في خسائر فادحة خاصة بين المدنيين العزل، فلن تكون هناك بوادر توقف للوضع المضطرب ما لم تنخرط الحركة الشعبية شمال (الحلو) مع الحكومة الانتقالية في مفاوضات لحل شامل للصراعات المتعددة بين أطراف السودان والمركز، سواء كان ذلك من خلال مساعدة إقليمية أو دولية.

وعلى جانب آخر، تحظى قبائل الهوسا في النيل الأزرق بدعم مالك عقار وتأييده، باعتبارها الأكثر من حيث الكثافة السكانية، ولها انتشار واسع في مناطق عدة؛ ما يجعل القبائل الأخرى - وعلى رأسها قبيلة البرتا - تأخذ موقفاً فُعادياً على أرضية سياسية من نظيرتها الهوسا. وينبع انحياز عقار من رغبته في كسب دعم شعبي؛ فقبيلته التي ينحدر منها (الإنقسنا) تُعتبر من الأقليات، وقد فقدت بعض عناصرها في الحروب التي خاضتها سابقاً، لا سيما أن الصراعات والنزاعات القبلية التي تمر بها منطقتا جنوب كردفان والنيل الأزرق، تنبع من مساعي بعض القبائل إلى فرض سيطرتها بدوافع العوامل الاقتصادية بعيداً عن رقابة الدولة وسيادة القانون؛ وذلك بالاعتماد أساساً على المجالس العرفية، بجانب التوترات بين القبائل على خلفية تبادل الاتهامات بانخراط الحركات المسلحة في الانتماءات القبلية الضيقة.

وإجمالاً، لا تبدو في الأفق بوادر لانتهاج التهميش في المنطقتين، فضلاً عن أنه تتكرر هناك أصداء للحرب مرة أخرى، ولكن هذه المرحلة قد تختلف دينامياتها تمامًا نتيجة

<< الأهمية الاقتصادية للأقاليم الطرفية في السودان

تتمتع أقاليم السودان المختلفة بثروات هائلة، وتستأثر الأقاليم الطرفية بالجزء الأكبر من تلك الثروات؛ ما يعزز أهميتها الاقتصادية للبلاد، ويؤكد أحقيتها في التنمية أو في جزء من عوائد هذه الثروات التي تتمثل في:

1. الثروة الزراعية والحيوانية:

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بنحو 200 مليون فدان، وهو ما يعادل ثلث المساحة الكلية للسودان، ولكن المستغل منها لا يتجاوز 20% تقريباً، موزعة على معظم ولايات السودان، وتتركز بدرجة أكبر في جنوب وغرب ووسط وشرق السودان. فعلى سبيل المثال، بلغت مساحة الأراضي المزروعة في ولاية النيل الأبيض 6,5 مليون فدان، وفي النيل الأزرق 4,5 مليون فدان، وفي شمال دارفور 7,7 مليون فدان، وفي غرب دارفور 3 ملايين فدان، وجنوب دارفور 6,6 مليون فدان، والقضارف 6,6 مليون فدان، وكسلا 2,8 مليون فدان، والجزيرة 5,8 مليون فدان؛ وذلك فضلاً عن 120 مليون هكتار مراعي، و64 مليون هكتار غابات، موزعة أيضاً على مختلف الولايات، هذا عدا الثروة الحيوانية الهائلة والمتنوعة التي تصل إلى نحو 140 مليون رأس من الماشية، بالإضافة إلى 45 مليوناً من الدواجن، بجانب أعداد كبيرة من الحيوانات البرية التي تُربى أكثر من 55% من هذه الحيوانات في دارفور وكردفان.

2. الثروة المعدنية:

تغطي المعادن ما يقرب من نصف مساحة السودان، وتقع معظم أنشطة التعدين في الأطراف وفي المناطق الحدودية، بما في ذلك ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف وشمال وجنوب كردفان والشمالية والنيل الأزرق وجنوب وشمال دارفور. ويعتبر السودان ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، وهو نشاط ذو أهمية

أزمة العلاقات بين المركز والهامش في السودان :

قراءة من منظور اقتصادي

*هايدي الشافعي



استحوذ المركز في السودان لسنوات طويلة على السلطة والثروة؛ ما أدى إلى تركيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وسط السودان ، بينما تركت المناطق الطرفية التي تذخر بثروات هائلة دون تنمية عادلة؛ ما رسّخ في أذهان سكانها الشعور بالظلم والتهميش.

وتتناول هذه الورقة أزمة "المركز والهامش" التي تعاني منها أقاليم السودان، لكن من منظور اقتصادي؛ لتبحث إذا ما كانت الأقاليم الطرفية تعاني بالفعل من أزمة تهميش أم أنها مجرد انعكاس لأزمة سياسية وصراع على السلطة. وللتحقق من ذلك تتناول الورقة مدى توازن الثروات في الأقاليم الطرفية، وملاحظ التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه، والأسباب التي رسّخت الشعور بالتهميش لدى سكان هذه الأقاليم، ومن ثم أحقيتها في تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة.

بالتشغيل والمناولة، وبالرغم من هذه الأهمية الجيوستراتيجية لشرق السودان، فإنه يعاني - كغيره من المناطق الطرفية في السودان - من التهميش ونقص التنمية وعدم العدالة في توزيع الموارد.

علاوة على ذلك، يرتبط السودان بجاراته (مصر وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وتشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى) بمجموعة من الطرق البرية والسكك الحديدية التي تمر عبر الولايات الحدودية، وتساهم في نقل البضائع من السودان وإليه، فضلاً عن مشاريع الربط الكهربائي بين الخرطوم وكلٍّ من مصر وإثيوبيا التي تمر أيضًا عبر الولايات الحدودية، ومن ثم ليس من مصلحة السودان ككل حدوث توترات في أيٍّ من تلك الولايات؛ لأنّ الخسائر ستكون كبيرة على اقتصاد السودان المنهك أصلاً، كما حدث عندما تم إغلاق شريان الشمال الذي يربط بين السودان ومصر عبر الولاية الشمالية، اعتراضًا على ارتفاع أسعار الكهرباء المستخدمة للزراعة، وهو ما تسبّب في خسائر بملايين الدولارات، وكذلك عندما قام مجلس نظارات البجا في السودان بإغلاق ميناء بورتسودان، اعتراضًا على مسار الشرق؛ ما تسبب في خسائر يومية تزيد عن مليون يورو.

4. الثروة النفطية:

بجانب الذهب والمعادن النفيسة، تحتوي مناطق متفرقة في السودان على كميات من النفط والغاز؛ حيث وصل الإنتاج اليومي من النفط الخام نحو 86 ألف برميل في عام 2020. ويستهدف السودان زيادة الإنتاج إلى نحو 155 ألف برميل يوميًا على مدار 3 إلى 5 سنوات. ورغم تناثر الاستكشافات في مناطق متفرقة في السودان، تظل المنطقة الواقعة على الشريط الحدودي بين الشمال والجنوب هي المنطقة الأغنى والأهم على الإطلاق، بما في ذلك ولايات جنوب وغرب كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق وسنار ودارفور؛ لكونها مناطق ذات نشاط بترولي حقيقي على الأرض. وتُدار هذه المناطق من قِبل الحكومة المركزية في الخرطوم دون أي عائد على المناطق المُستخرجة منها؛ ما عمّق الشعور بالظلم لدى السكان الذين يرون أن عوائد ثروتهم لا تتول إليهم، بل تذهب للتنمية غيرهم.

من كل ما سبق، يتضح أن مشكلة السودان ليست في الفقر وعدم توافر الموارد، بل في سوء إدارتها وتوزيعها على كل الأقاليم، وأن التنمية غير المتوازنة أدت إلى تركّز الخدمات في مناطق دون أخرى؛ فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تتمتع بها الأقاليم الطرفية في السودان، فإن سنوات من التهميش ضاعفت الفجوة التنموية بينها وبين المركز، ورسّخت الشعور بالظلم لدى سكان الأطراف؛ ما ساهم إسهامًا مباشرًا أو غير مباشر في تأجيج الصراعات في مختلف الأقاليم السودانية.

<< ملامح التهميش الاقتصادي لأقاليم السودان الطرفية

تحديات السودان الاقتصادية طويلة الأمد، لكن ظروف الاقتصاد الكلي ساءت أكثر منذ الإطاحة بالبشير، وعلى مدار الفترة الانتقالية، وازدادت سوءًا بعد الإطاحة برئيس الوزراء عبد الله حمدوك؛ حيث انخفضت مستويات المعيشة في جميع أنحاء البلاد، وانهارت العملة المحلية من 47,5 جنيه سوداني مقابل دولار واحد وقت الإطاحة بالبشير (أبريل 2019) وصولاً إلى 570 جنيهًا سودانيًا مقابل الدولار الواحد في 10 أغسطس 2022، فيما ارتفع معدل التضخم من 44,5% في أبريل 2019 حتى أعلى قيمة له في يوليو 2021؛ إذ بلغ نحو 422%، قبل أن ينخفض إلى 150% بحلول يوليو 2022.

كبيرة لاقتصاد السودان؛ حيث أصبح الذهب مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية في البلاد، منذ أن فقدت السودان معظم عائداتها النفطية بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، وتعتمد عليه موازنة الدولة اعتمادًا كبيرًا مؤخرًا، خاصةً في ظل وقف المساعدات الخارجية على خلفية استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر 2021. ومع ذلك، لا توجد إحصاءات رسمية بحجم الإنتاج الفعلي؛ نتيجة عدم قدرة الدولة على السيطرة على الإنتاج بسبب انتشار التعدين العشوائي من الأهالي.

ويرتبط جزء من سبب الصعود السياسي لقوات الدعم السريع ارتباطًا مباشرًا بالثروة التي تراكمت من خلال شركة "الجنابيد" المرتبطة بعائلة حميدتي وقوات الدعم السريع؛ ففي عام 2017، صادرت قوات الدعم السريع أيضًا مناجم ذهب في دارفور، وجعل هذا حميدتي من أغنى الرجال في السودان، وزاد استياء سكان المناطق الطرفية الذين تُستغل ثروتهم ولا يحصلون على مقابل مادي وتنموي مناسب. وبمرور الوقت، ومع زيادة الضرر البيئي الناجم عن أنشطة التعدين، أصبح السكان في مناطق التعدين على استعداد متزايد للاحتجاج ضد الاستغلال الاقتصادي للمنطقة لصالح المركز، وازداد لديهم الرغبة في استعادة السيطرة على الموارد، ومنع المزيد من الأضرار التي تلحق بالبيئة.

3. التجارة الخارجية:

تتمتع ولايات السودان الطرفية بمزايا اقتصادية كبيرة ناتجة عن موقعها الجغرافي، خاصةً إقليم شرق السودان الذي يُعد استراتيجيًا؛ لكونه منفذًا للسودان على البحر الأحمر، ويحد كلاً من مصر وإريتريا وإثيوبيا، ويشتمل على أربعة موانئ رئيسية؛ هي: ميناء "بورتسودان"، وهو الميناء القومي السيادي للبلاد، وتمر خلاله 60% من تجارة السودان، وميناء "حيدوب" المخصص لتصدير الثروة الحيوانية، وميناء "الخير" (بشائر) المُخصّص لنقل المواد البترولية، فضلاً عن ميناء "سواكن" الاستثماري الذي يختص بالمهام المتعلقة

من الجدير بالملاحظة هنا أن حكومة البشير أصدرت تقريراً في عام 2017 يُشير إلى انخفاض معدلات الفقر في السودان من 46,5% إلى 36%، وفقاً لاستهلاك الأسر، وكانت وسط دارفور هي الأعلى فقراً بنسبة بلغت 62,7%، تليها ولاية جنوب كردفان بنسبة بلغت 67%، وولاية غرب كردفان بنسبة بلغت 64,1%، بينما لم تتخطَ نسبة الفقر في الخرطوم 30%، ومع ذلك لم تعترف المؤسسات الدولية بهذه النسب؛ لاعتقادها أن البشير كان يحاول تحسين شكل السودان فقط. ومع ذلك فإنه بالرغم من تخفيض مُعدّلات الفقر على مستوى الدولة عامةً، ظلّت الولايات الطرفية تعاني الفقر أكثر من غيرها.

2. انعدام الأمن الغذائي:

أدت الآثار المجتمعة للأزمة الاقتصادية والسياسية، والنزوح والصراعات، والصدمات المناخية وضعف المحاصيل، إلى التأثير بدرجة كبيرة على إتاحة حصول الأشخاص على الغذاء في السودان؛ حيث تُفيد تقديرات برنامج الأغذية العالمي بأن 20 مليوناً من إجمالي 45 مليون سوداني، سيعانون بنهاية عام 2022 من انعدام الأمن الغذائي، وسيكون أكثرهم معاناةً الأسر الفقيرة الريفية والزراعية الريفية، فضلاً عن 3,3 مليون نازح يقيم معظمهم في دارفور.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقاً لتقرير التقييم الشامل للأمن الغذائي والهشاشة، الصادر عن برنامج الغذاء العالمي في منتصف يونيو، كان 34% من السكان (نحو 15 مليوناً) يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال الربع الأول من عام 2022، ولوحظت أعلى نسبة انتشار لانعدام الأمن الغذائي في ولايات غرب دارفور (65%)، وفي وسط دارفور (59%)، وفي شمال دارفور (56%)، وفي النيل الأزرق (50%)، كما يشير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أن ربع سكان السودان (11,7 مليون) يواجهون الجوع الحاد في الفترة من يونيو إلى سبتمبر 2022. وتستضيف ولايات شمال وغرب ووسط دارفور، وكسلا، والنيل الأبيض أكبر عدد من الأشخاص في حالة الأزمات (المرحلة 3) من مراحل التصنيف المتكامل لمرحلة

بالإضافة إلى ذلك، واصلت أسعار السلع الغذائية الارتفاع بقدر جنوني تخطى 250% خلال عام واحد، مع عدم توافرها في كثير من الأحيان، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء؛ ما ساهم في سقوط ملايين السودانيين في براثن الفقر المدقع. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية حديثة حول عدد الفقراء في السودان، فإن كثيراً من التقارير الإعلامية تشير إلى وصول عدد الفقراء إلى نحو 80% من الشعب السوداني، وفقاً للواقع الاقتصادي الذي يعيشه السودان؛ وذلك ارتفاعاً من 46,5% في عام 2009. بجانب ذلك، تصدّر السودان المرتبة الأولى عربياً في مؤشر البطالة الذي قدره صندوق النقد الدولي بنحو 27,7%، فيما وصلت بطالة الشباب إلى 34%.

ومع ذلك، فإن هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية ليست على مستوى واحد في كل أقاليم السودان؛ حيث تعاني بعض المناطق معاناةً مُضاعفةً عن غيرها؛ فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تتمتع بها الولايات الطرفية في السودان، فإن مركزية السلطة في الخرطوم أمضت إلى شبه احتكار لإيرادات هذه الثروات، مع حرمان الأطراف من الحصول على مُخصّصات معقولة للتعليم والصحة والخدمات الأخرى؛ ما أدى إلى تردي أوضاعها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية مقارنةً بمنطقة المركز.

1. تفاقم مُعدّلات الفقر:

تختلف مُعدّلات الفقر بدرجة كبيرة في السودان من موقع إلى آخر؛ فبالرجوع إلى بيانات الأمم المتحدة لعام 2009، كان ما يقرب من نصف سكان السودان (46,5%) يعيشون في فقر، لكن هذه النسبة في الخرطوم وصلت إلى نحو 26%؛ أي ربع سكان الولاية تقريباً، بينما بلغت 58,9% في كردفان، و62,7% في دارفور، وفاق المُعدّل 70% في بعض مناطق دارفور، ومنها ولاية شمال دارفور الغنية بالذهب.



الأمن الغذائي) والطوارئ (المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).

3. التفاوت في التعليم:

يعكس معدل معرفة القراءة والكتابة تفاوتاً فُشايهاً بين الولايات؛ حيث تبلغ نسبته في الخرطوم 81%، وفي الولاية الشمالية 75%، وفي ولاية الجزيرة 65%، بينما تبلغ النسبة في غرب دارفور 44%، فضلاً عن التفاوت الكبير في عدد المدارس في كل ولاية، وعدد المعلمين مقابل كل تلميذ؛ ففي حين يوجد معلم واحد مقابل كل 20 تلميذاً في الولاية الشمالية، ومقابل 27 تلميذاً في الخرطوم، و29 تلميذاً في الجزيرة؛ نجد أنه يوجد معلم واحد مقابل 79 تلميذاً في ولاية جنوب دارفور.

4. ضعف البنية التحتية:

تعاني الأقاليم الطرفية في السودان من ضعف البنى التحتية الاقتصادية، وتفتقر كذلك إلى الطرق المُعبّدة التي تربطها بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط المحليات بعضها ببعض، ونتج عن ذلك عدم الاستغلال الأمثل لموارد هذه الأقاليم؛ فعلى سبيل المثال، بالرغم من إنتاج السودان 36 صنفاً من المانجو على مساحة مزروعة تقدر بنحو 700 ألف فدان تتوزع في مناطق مختلفة بوسط وجنوب وغرب البلاد، فإن نصف الإنتاج يهدر ويستخدم أحياناً علماً للحيوانات بسبب ارتفاع كلفة النقل وسوء حالة الطرق التي تربط مناطق الإنتاج بالمدن الرئيسية وموانئ التصدير، كما أن ولاية دارفور ليس بها لإطريق واحد مُعبّد يربط بين نيالا وكاس-زالنحي.

ويعاني السودان نقصاً كبيراً في إمدادات الكهرباء؛ حيث تصل إلى نحو 40% فقط من السكان، في حين يبقى 60% من السودانيين محرومين من الكهرباء. هذا الحرمان أيضاً تشوبه حالة من عدم المساواة بين المركز والأقاليم الطرفية؛ حيث يتم توجيه 81% من الإنتاج الكهربائي للبلاد إلى ولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل لصالح 33,5% من السكان، في حين

أن ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق مجتمعاً تستهلك أقل من 4% من إنتاج البلاد من الكهرباء، وهي ولايات يقطنها 40% من السكان. علاوةً على ذلك، على الرغم من تمنع السودان بثروات مائية كبيرة، فإن نسبة وصول السكان إلى مياه صالحة للشرب، لا تزال متواضعة نوعاً ما في السودان ككل بسبب ضعف البنية التحتية للمياه في البلاد، ومع ذلك تتفاوت هذه النسبة بين الولايات؛ حيث تتخطى 78% في كل من سنار والخرطوم والجزيرة والشمالية، بينما تصل إلى 39,6% في غرب دارفور، و37,3% في القضارف، و33,1% في البحر الأحمر.

5. اللاجئون والنازحون:

يعاني السودان من مشكلة اللاجئين؛ حيث بلغ التعداد الرسمي للاجئين والنازحين في السودان بنهاية عام 2021 نحو 3,2 مليون، وفقاً للتقرير العالمي للنزوح لعام 2022، ويقع عبء استقبال الجزء الأكبر من هؤلاء النازحين على المناطق الطرفية التي تعاني هي الأخرى، خاصةً في جنوب البلاد وشرقها؛ حيث تستقبل ولاية وسط دارفور ما يزيد عن 20 معسكراً، كما تضم ولاية شرق دارفور 6 معسكرات، و6 معسكرات في شمال دارفور. أما ولاية غرب دارفور فتضم العدد الأكبر بنحو 37 معسكراً، وهو ما يُمثّل ضغطاً إضافياً على البنية التحتية لهذه المناطق.

< الأسباب التي رسخت الشعور بالتهميش

أدت العديد من الأسباب إلى ترسيخ الشعور بالتهميش لدى سكان أطراف السودان، وتتمثل أبرز تلك الأسباب في:

1. التغيرات المناخية والصراع على الموارد:

ساهمت التغيرات المناخية مُباشرةً في تدهور الحالة الاقتصادية في العديد من المناطق الطرفية في السودان. فعلى سبيل المثال، ضربت موجة جفاف العام الماضي كلاً من ولايات النيل الأزرق وشمال دارفور ووسط دارفور وشرق دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور والقضارف وكسلا وشمال كردفان وجنوب كردفان والبحر الأحمر وسنار والنيل الأبيض؛ حيث يعيش أكثر من 22 مليوناً في 115 محلية متأثرة بموجات الجفاف؛ ما أدى إلى فشل كثير من المحاصيل في الولايات المتضررة. ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم انتظام هطول الأمطار، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والإنتاج، فضلاً عن انخفاض القوة الشرائية للسكان نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية؛ ما أثر على أكثر من 5,6 مليون شخص في هذه الولايات المتضررة.

من جهة أخرى، تشير الدلائل إلى أن هناك علاقة عكسية بين النزاعات ومُعدّل هطول الأمطار؛ حيث تزداد الصراعات عندما يقل معدل هطول الأمطار؛ لما يسببه ذلك من جفاف يؤدي إلى نقص المياه وانحسار الرقعة الزراعية وزيادة النزوح فتزداد فرص الصراع؛ حيث تشير التقارير إلى أن التنافس على موارد النفط والغاز والماء والمعادن هو المسؤول عن إذكاء واستمرار القتال، ودارفور قد تكون المثال الأوضح على ذلك؛ حيث ترجع كثير من الدراسات السبب الرئيسي لأزمة دارفور إلى الصراع بين الرعاة والمزارعين على الأرض، في ظل الجفاف الذي ضرب بعض المناطق وأضر بالمراععي، وإلى رغبة المزارعين في التوسع في الزراعة مع زيادة عدد السكان؛ ما ولّد مشاكل وصلت إلى حد الصراع المسلح؛ ما أسهم بالتبعية في تدهور الحالة الاقتصادية في الإقليم رغم غناه بالثروات والموارد.

على أمل أن يحد ذلك من عدم الاستقرار في أطراف السودان، ويعالج التهميش السياسي والاقتصادي لدى هذه الأقاليم.

تضخّن الاتفاق مجموعة من البنود تتناول تقاسم السلطة والثروة، والعدالة الانتقالية، والترتيبات الأمنية، وإصلاح الأراضي، وعودة النازحين، فضلاً عن تمديد الفترة الانتقالية ما بعد البشير حتى أوائل عام 2024. وقدّرت السلطات السودانية تكلفة تنفيذ اتفاق جوبا بنحو 13 مليار دولار على مدى 10 سنوات، لكن من الواضح أن أزمة امتدت لعقود لا يمكن حلّها في بضعة أسابيع، ولا يمكن الاعتماد على اتفاق عُقِد بهذه السرعة كحجر أساس لسلام دائم في السودان.

في سياق متصل، لم يُلَقَّ اتفاق سلام جوبا قبولاً عالياً في معظم الأقاليم، ولم تنضم اثنتان من أكبر الحركات المسلحة على الأرض إلى المحادثات؛ هما: الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، كما أثارت الصفقة أيضاً ردود فعل عدائية في أجزاء أخرى من البلاد؛ لما رأوا أنه تركيز غير مُبَرَّر على دارفور والمنطقتين، وتقديم مكاسب كبيرة بقدر غير متناسب لهما، مقارنةً بالمناطق الأخرى المُهْمَشَة تاريخياً.

وفضلاً عن الأزمات السياسية التي خلّفها اتفاقية سلام جوبا، لم تُعالج الاتفاقية المشكلات الأساسية التي تعانيها هذه الأقاليم؛ فعلى الرغم من تضمينها مكاسب اقتصادية وتنموية، فإنه ليس من الواضح - بالنظر إلى الخزنة شبه الفارغة - من أين ستتحضّل الحكومة على الأموال التي وعدت بدفعها لتعويض المتضررين من الحرب ودعم برامج التنمية في الأطراف، في ظل الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تغرق فيها البلاد. ومن ثم لم يَكُنْ اتفاق سلام جوبا الحل السحري للمشاكل التي تعاني منها الأقاليم المُهْمَشَة في السودان.

ختاماً، فإن الثراء الذي تمتاز به أقاليم السودان الطرفية مع الوقت تحوّل إلى لعنة ضربت سكانه؛ فمع زيادة التنافس بين القبائل المختلفة على الثروات والسلطة، ازدادت الصراعات، وفي ظل الشعور العميق بالظلم والتهميش، واستغلال المركز مواردهم دون عوائد مُرضية، على مدى سنوات طويلة؛ تحوّلت الصراعات من صراعات اقتصادية إلى صراعات سياسية ومواجهات عسكرية في بعض الأحيان، وصلت حدّ المطالبات بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير. وعلى الرغم من فشل اتفاق سلام دارفور في تحقيق توافق كامل حوله، فإن الوصول إلى اتفاق أمرٌ لا مفرّ منه للخروج من الأزمة الحالية في السودان، وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات الهائلة التي تدر بها البلاد، ومن ثم تحقيق سلام شامل.

2. الإرث الاستعماري والفساد الإداري:

تعود جذور التفرقة بين الأقاليم الطرفية وبين المركز في السودان إلى فترة الاستعمار البريطاني؛ حين أنشأت السلطة الاستعمارية مشاريع استثمارية لتحقيق مصالحها الاقتصادية في منطقة المركز، وتحديداً في الجزيرة والخرطوم، وأنشأت وأتاحت الخدمات التي تساعد في نجاح هذه المشاريع، بينما تم إهمال المناطق الطرفية تماماً. وأدى هذا النمط بطبيعة الحال إلى تفاوت كبير في توافر الخدمات والبنى التحتية اللازمة للتنمية بين مناطق السودان المختلفة خلال العهد الاستعماري. ومع استمرار النخب السياسية التي حكمت السودان بعد الاستقلال في اتباع النهج ذاته، والاستحواذ على الثروات لحسابهم الشخصي، استمر التفاوت التنموي والاقتصادي بين الأقاليم في الاتساع.

3. التنمية غير المتوازنة:

على غرار الإهمال التنموي الذي عانى منه جنوب السودان، وأدى في نهاية المطاف - بالإضافة إلى عوامل أخرى - إلى انفصاله؛ ساهم عدم وجود خطط قومية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة لكل أقاليم السودان، في عهد الرئيس السابق عمر البشير، في تنامي واتساع الهوة بين المركز بوسط السودان الذي حظي بمشاريع منحتة درجة ما من النمو، وبين الأقاليم الطرفية التي لم تحظ بأي اهتمام؛ ما أدى إلى تراكم تاريخي لحالة من الشعور بالتهميش والظلم والإهمال التنموي لدى سكان المناطق والأقاليم الأقل نمواً، ودفع هؤلاء السكان إلى حمل السلاح في مواجهة المركز، وتضاعفت مطالبهم وصولاً إلى الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، خاصةً مع شعورهم الزائد باستغلال الحكومة مواردهم الاقتصادية لتحقيق تنمية المركز على حساب تنميتهم.

<< أوجه القصور في المعالجات الاقتصادية باتفاق سلام جوبا

بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، شعر سكان المناطق المُهْمَشَة بأمل جديد في الاستجابة لمطالبهم وإعادة توزيع الثروات والسلطة، تمهيداً لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة للبلاد، وتعلت الأصوات والاحتجاجات في كل أطراف السودان؛ ما دفع الحكومة الانتقالية بشقّيها المدني والعسكري إلى إبرام مجموعة من اتفاقات السلام في عام 2020، تضمّنت خمسة مسارات (مسار الوسط/ الحكم المركزي، ومسار دارفور، ومسار الشمال، ومسار الشرق، ومسار لمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان)، وشقّيت هذه المسارات مُتجمعة "اتفاق سلام جوبا"،



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر

[f](#) [@](#) [t](#) [v](#) /ecsstudies